مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

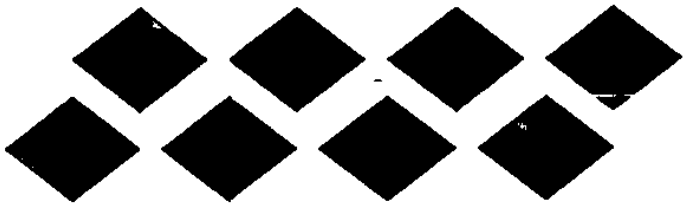

المشكلات الاجتماعية للعمالة الوافدة

د/ نور الهدى محمد الشريف

ملخص الدراسة:

ان قضية العمالة الوافدة جزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع ،ومشكلاتهم صورة لمشكلات الواقع بمتغيراته الاجتماعية ،والاقتصادية ،والثقافية ،والسياسية و لقد برزت الحاجة إلى جلب الأيدي العاملة لاستخدامها في عملية البناء الشاملة خصوصا مع ما شهده المجتمع الليبي من تطور في شتى المجالات ففتح الباب على مصراعيه أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية حتى أصبحوا يشكلون ثقلا في تركيبة القوى العاملة بالمجتمع وزادت مشكلاتهم ،وأصبحت تلقى بظلالها عليهم وعلى الفرد ،والجماعة ،والمجتمع سواء في بلد المنشأ أو المهجر لما لها من تأثيرات مباشرة أمنية ،ونفسية ،واجتماعية ،وصحية ،واقتصادية ،وسياسية يستدعى الاهتمام بها ودراستها والتنبيه إلى خطورتها ومحاولة وضع المعالجات لحلها.. فهي مشكلة اجتماعية تتشعب جذورها وتتعدد خطورتها في قطاعات المجتمع الليبي ،وهناك مؤشرات ودراسات ميدانية وبيانات صدرت من جهات رسمية تدل دلالة واضحة على خطورة تواجد العمالة الوافدة بأعداد كبيرة .إننا لا ننكر وجود أثار سلبية ولكن ليست هي الوجه الوحيدة فالعمالة الوافدة لها ايجابياتها وسلبياتها على مجتمع المنشأ والمهجر وهى في نفس الوقت تعانى العديد من المشاكل و عليه بات من الضروري النظر إليها من منظور مختلف ومحاولة تحديد معالمها ووضعها في مساراتها والمجتمع مطالب بان يتلمس مشكلات العمالة الوافدة والتعامل معها بأفضل الأساليب وأيسر الطرق الممكنة والدراسة التي نحن بصددها تهدف إلى التعرف على الأبعاد المترتبة على وجود العمالة الوافدة والمشكلات التي يواجهونها وقد تم إجراء دراسة ميدانية وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتتبع الحالة الدراسية والوصول إلى توصيات تساعد في التغلب على المشكلات واعتمد في الحصول على البيانات اللازمة من أفراد العينة على استبانة تطبق على عينة عشوائية حجمها ٤٤ مفردة بنسبة ٢٠%من مجتمع الدراسة البالغ عددهم ٢٢١ مفردة وتمت صياغتها على ضوء ما توصل إليه من حقائق ومعلومات من خلال الإطار النظري والعلاقات التي توجد بين الوقائع وخلصت الدراسة :إلى أن العمالة الوافدة مشكلة اجتماعية تتشعب جذورها وتتعدد خطورتها في قطاعات المجتمع وباتوا يشكلون ثقلا في تركيبة القوى العاملة بالمجتمع وزادت مشكلاتهم ،وأصبحت تلقى بظلالها عليهم وعلى الفرد ،والجماعة

،والمجتمع .فهي تعانى مشاكل شخصية منها الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء ، ومشاكل في العمل منها التميز في المعاملة للعامل الوافد والمواطن وعدم إتاحة الفرصة للوافد في الترقيات وحرمانه من كثير من المزايا وعدم توفر التأمين الصحي ،وصعوبة التواصل مع الآخرين بسبب اللغة ،والتكليف بالعمل في أكثر من مجال كما تعانى من القلق والتوتر ومن مشاكل اجتماعية منها غياب أماكن ترفيه ،وغياب النظام في معظم المرافق ،وتراجع القيم الأصيلة ،والنظرة الدونية للعامل الوافد وصعوبة التعبير عن الرأي وارتفاع تكاليف الزواج ومشكلات التوافق مع المشكلات المستقبلية فكانت أبرزها الانشغال بالعمل وتدبير النفقات عن الأسرة وتفاقم حدة الشعور بالاغتراب وتحمل مسئولية الزواج والأسرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة رسم سياسة ديموغرافية بحيث لا يزيد عدد العمالة الوافدة عن ٤٠% من جملة السكان ويكون انتقاء العمالة الوافدة حسباً للحاجة ووفقاً لاحتياجات المجتمع الفعلية ووفق ضوابط تراعي الجانب الأمني والسياسي للمجتمع، كما أوصت بضرورة الحرص في استقدام العمالة الوافدة على تحقيق التوازن بين الجنسيات وصياغة سياسة مركزية للقوى العاملة تتعامل مع هذه الجنسيات تعاملا مثاليا وأكدت على تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي والمسموع بإعداد برامج توعية تحث المواطنين على الاعتماد على النفس قدر الإمكان مع حشد الطاقات البشرية الوطنية وتشجيعها على زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي و توجيه المواطنين للعمل في الأعمال الفنية ،والإنتاجية ،و إلزام الشركات ،والمؤسسات ،ومكاتب الاستقدام بطباعة كتيبات إرشادية توضح للعمالة القادمة أنظمة وقوانين البلد ومحظوراتها والعقوبات الصادرة بحق مخالفيها كما أوصت بتوعية المواطنين بأهمية العمل الاجتماعي ودوره في تقدم الوطن وتبصيرهم بأن العمل شرف وأن العزوف عن بعض الأعمال الحرفية واليدوية ضرر يلحق بالمجتمع .

مقدمة:

تعتبر قضية العمالة الوافدة من القضايا الإشكالية التي تنسج حضورها في أدبيات العلوم الاجتماعية ،والإنسانية وتأتى كمشكلة من حيث نطاق المعالجة وقد انشغلت العديد من الدراسات بتحديد أثارها السلبية على البلدان المستقبلة وعددها البعض فاعتبروا أن العمالة الوافدة تؤدى إلى تدهور المركز النسبي للمواطنين في الهرم السكاني ،والى عدم نمو طبقة عاملة وطنية ونضجها والى تدهور أخلاقيات العمل ،والتحيز ضد العمل اليدوي ،والى تقويض الثقافة التقليدية،ويبالغ البعض بالحديث عن ارتفاع معدلات الجرائم،ونشر الإمراض المعدية ،واهتمت بعض الدراسات اهتماما خاصا بتأثير المربيات الأجنبيات على ثقافة الطفل، وسلوكه ،وفى المقابل لم تشر سوى دراسات قليلة جدا إلى أثار هجرة العمالة على البلدان المرسلة والتي قد تعود إلى نمو نمط الاستهلاك ، وظهور قنوات جديدة للاستثمار ، وحدوث اختناقات في سوق العمل ، وزيادة معدلات التضخم فضلا عن بعض الآثار الاجتماعية المتصلة بمعدلات الخصوبة ،و الأسرة وأخلاقيات العمل والبناء الطبقي والتي تجعل العامل يواجه العديد من المشكلات ،وأهملت كذلك جوانب هامة لم تتطرق إليها مثل الطرق التي يجلب بها العمال ، ونظام الأجور، وساعات العمل ،ونظام المعيشة ،والسكن ،وإصابات العمل ،وعلاقة العمالة بالوجود الاجتماعي ،والسياسي أن العمالة الوافدة تعانى العديد من المشكلات و عليه بات من الضروري النظر إليها من منظور مختلف ومحاولة تحديد معالمها ووضعها في مساراتها الصحيحة كل هذا يصب في اتجاه العمل نحو بناء تصورات علمية وسياسية، واقتصادية ،وفكرية ،واجتماعية يمكنها أن تسهم في محاصرة هذه المشكلات والتصدي للكشف عن حقيقتها ومحاولة رسم الطرق لمواجهتها ومن ثم التأثير في عوامل وجودها.وقد وفقني الله بالعثور على مصادر موثوق بها تنوعت ما بين كتب ودوريات كما تيسر الاتصال بعدد من الباحثين الذين أكدوا أن القضية تنطلق من مشكلة البيئة الديمغرافية المختلة التي لم تستطع أن توفر طاقة العمل اللازمة أو من فرضية العوامل الطاردة في بلدان المنشأ والتي تعانى من الفقر الذي يعتبر إنكار للحقوق الإنسانية ويؤكد ضعف النظم الاجتماعية في المجتمع وعدم قدرتها على إشباع احتياجات الأفراد .

على ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في معرفة مدى حاجة المجتمع الفعلية للعمالة الوافدة والوقوف على ماهية المشكلات التي يتعرضون لها ومظاهرها ، وأسبابها ،وإبعادها الاجتماعية ،والاقتصادية ،و السياسية في محاولة للوصول إلى مقترحات يمكن عن طريقها علاج هذه المشكلات؟ وتكمن أهميتها في معرفة ما سيترتب على هذه المشكلات من انعكاسات أمنية ،وثقافية ،واقتصادية ،وسياسية واجتماعية ،صحية.و قد استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يلاءم هذا المنهج طبيعة الدراسة الحالية إذ يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع وعلى الرغم من أن الوصف يمثل ابسط أهداف العلم إلا انه يحقق فهما أفضل لموضوع الدراسة.

واعتمد في إجراء الدراسة الميدانية على استبانه تطبق على عينة من العمالة الوافدة بمدينة طرابلس تمت صياغتها على ضوء ما توصل إليه من حقائق ومعلومات من خلال الإطار النظري و يعتبر جميع العناصر الطبية غير الوطنية بمستشفى شارع الزاوية المركزي مجتمع الدراسة . اما عن مبرراتها فهي محاولة لتقديم دراسة علمية عن العمالة الوافدة وما يرافقها من مشكلات حالية ومستقبلية حيث تعتبر من موضوعات الساعة الأكثر حيوية وسخونة خصوصا بعد الإحداث التي مر بها المجتمع بالإضافة إلى أنها تبحث في مشكلة قائمة بالفعل يعانى منها العامل الوافد ويعانى منها فئة من شباب المجتمع العاطلين عن العمل والذين لم يجدوا فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم " خصوصا وان العمالة الوافدة تسيطر على القطاع الحكومي وتحكم قبضتها على القطاع الخاص" وفى النهاية تسلط الضوء على اثر العمالة الوافدة على المجتمع الليبي وعلى الهوية الوطنية.

وتتضمن الورقة المحاور الآتية:

١- المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

٢- الأسباب التي أدت إلى الاعتماد على العمالة الوافدة والأبعاد المترتبة على وجودهم.

٣- المشكلات الاجتماعية التي يواجهها العامل الوافد.

٤- دور العمل الاجتماعي في التعامل مع مشكلات العمالة الوافد.

مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم العمالة الوافدة:

العمالة الوافدة ظاهرة قديمة عرفتها العديد من الحضارات سابقا ويقصد بها جميع العاملين من مختلف الجنسيات من غير الليبيين ذكورا وإناثا ومن مختلف الفئات العمرية ،والمستويات التعليمية للعمل في شتى ميادين العمل سواء كانت هجرته شرعية أو غير شرعية، للبحث عن مستوى معيشي أفضل وللجوء إلى الأمان والعمالة الوافدة لا تقتصر على جنس واحد بل على الجنسين إذ يرتبطون بعقود وكفلا لمزاولة عمل ما .

٢-مفهوم العمل :

يعتبر العمل شرطاً طبيعياً للحياة البشرية فهو النشاط الواعي والهادف أو الجهد العضلي ،والذهني الذي يبذله الإنسان لحسابه أو حساب الآخرين ، عن وعي وإرادة وتنشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية ووفقاً لهذا التعريف يعتبر العمل عنصراً من عناصر الإنتاج تتفاوت أهميته بالنسبة للعناصر الأخرى وفقاً للظروف والنظم الاقتصادية للمجتمع وعلى أية حال فإن العمل يعد عنصراً أساسياً وهاماً في العملية الإنتاجية [١].

٣-سوق العمل :

يعتبر سوق العمل أداة الإنتاج الرئيسية والوسيلة الحقيقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، وهو الهدف النهائي في عملية التنمية والإنتاج ويمكن تعريفه " بأنه ذلك المكان أو المجال الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل (وهم العمال) والباحثون عن هؤلاء العمال (وهم أصحاب العمل) ، ويتم فيه تحديد مستوى الأجور وحجم العمالة في هذا السوق [٢].

٤- القوى المنتجة :

يقصد به العنصر البشري وهو مورد رئيسي هام من موارد أي مجتمع وثراء المجتمع يقاس بمدى تطور موارده البشرية وقدرتها على الإنتاج ولذلك فإن العنصر

---

[١] سالمة محمد سليمان عبد السلام ، اقتصاديات الموارد البشرية في ليبيا ، جامعة القاهرة ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، رسالة دكتوراه عام ٢٠٠٧ ، م ص ٤٢.

[٢] خديجة عبد الكريم جاب الله ، مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة قنا السويس ، كلية التجارة ١٩٢٢م ،ص ١١.

البشري يؤثر على جميع القطاعات ويساهم في الإسراع بعملية التنمية وبما أن المجتمع الليبي يعاني من ضيق في قاعدته السكانية وكبر في مساحته الأرضية ، وبالتالي نقص في قوة العمل المحلية مقارنة بحجم الأنشطة الاقتصادية ويعاني أيضاً من عدم تنوع المهارات ومستويات التأهيل لدى قوة العمل المتوفرة .

علية يعتمد اعتماد كبير على العمالة الوافدة[1].

٥-مفهوم التكيف:

يشير مصطلح التكيف في العلوم الطبيعية إلى عملية التغير في الشكل والوظيفة في الكائن الحي ليتوافق مع بيئته الطبيعية والمادية بما يمكنه من البقاء والاستمرار . وعندما تمت استعارة هذا المفهوم في علم الاجتماع ظل يحمل معنى التوافق والتلاؤم ، واستبدلت بيئة الكائن الحي بالبيئة الاجتماعية ويقصد بالتكيف في العلوم الاجتماعية تعديل السلوك وفقا لشروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة بما يسهم في تحقيق البقاء أو استمرار الوظيفة أو انجاز الهدف الذي يسعى إليه الفرد أو التنظيم[2].

٦-مفهوم المشكلة:

أن ميدان دراسة المشكلات الاجتماعية ميدانا مفعما بالمشكلات والتناقضات ولذلك فان فشلنا في التعامل مع المشكلات الاجتماعية يعني ضمنيا حاجتنا إلى مداخل وأساليب جديدة وبشكل عام فالمشكلة الاجتماعية تعني الانحراف عن النمط العام انحراف عن قيم المجتمع التي هي ذخره واسمي ما يحافظ علية[3].

ويرى "إميل ليثرى EmilyLyre "ان المشكلة هي عائق يقف مانعا أمام هدف معين ويبعث نزعة التحدي، ويتطلب اجتيازه الكثير من الجهد والتفكير . وكلما زادت المشكلات تعقيدا وصعوبة عكفت الحكومات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية ومراكز البحوث على تحليلها بهدف تشخيصها واختيار انسب البدائل لمواجهتها وعلاجها[4].

---

(1) احمد زكى بدوى ، دراسات تطبيقية في تشريع العمل والتأمينات الاجتماعية ، دار الفكر العربي ،القاهرة ١٩٦٥م ، ص٩٨.

(2) مفيدة خالد مصطفى الزقوزى ،أنماط معيشة الأسر الفقيرة، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٨م، ص١٨.

(3) عبد المنعم محمد بدر ، مشكلاتنا الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،١٩٨٥م، ج١،ص٨.

(4) احمد زايد ، نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية،مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٤٦، ١٩٩١،مركز دراسات الوحدة العربية ص١٠٣.

٧- مفهوم العادات والتقاليد :-

هي كل سلوك متكرر يكتسب ويتعلم ،ويمارس ،ويتوارث اجتماعيا خلاف العادات الفردية كالأكل والنوم ،والنظافة وهى ظاهرة اجتماعية تمارس داخل المجتمع وتتم بالتعامل بين جماعته وعدم إتباعها يؤدى إلى استياء الجماعة[١].

٨- مفهوم الاحتياجات:

إن مفهوم الاحتياجات مفهوم واسع يشتمل على أوجه متعددة لان الاحتياجات متجددة ومتنوعة من بينها الاحتياجات الإنسانية (Human needs) المرتبطة بتأكيد الذات، ومنها الاحتياجات السيكولوجية كالحاجة للأمان ، و الاستقرار والشعور بالرضا وهناك احتياجات مرتبطة بمراعاة المعايير الثقافية للمجتمع ويعتبر تدرج "ماسلو" من أنسب أطر تحليل الاحتياجات حيث تنص نظريته على أن الاحتياجات الدنيا في التدرج لابد أن تقابل وتشبع قبل الاحتياجات في المستويات الأعلى وتدرجها (الاحتياجات البيولوجية - النفسية -الاجتماعية ثم تأكيد الذات).

الأسباب التي أدت إلى الاعتماد على العمالة الوافدة والأبعاد المترتبة على وجودهم:

أعداد العمالة الوافدة في المجتمع الليبي :

فيما يخص الأفراد العاملين فقط وفقا لعقود العمل والذين دخلوا البلاد بطريقة رسمية وصل عددهم إلى ٣٤٩.٠٤٠ ألف نسمة حسب تعداد ٢٠٠٦ وبنسبة وصلت ٦.١٤% أما فيما يتغلق بالقوى العاملة القادمة بدون عقود عمل (عمالة غير شرعية) فانه يجب أن تشير إلى انه منذ منتصف عام ١٩٨٧ م عندما تم فتح الحدود البرية مع تونس وسنه ١٩٨٨م مع مصر فانه حدث تدفق عدد كبير من القوى العاملة غير المخطط لها[٢] وفي هذا الخصوص يجب أن نذكر بأنه لا توجد أية إحصائيات أو بيانات دقيقة عن تحركات القوي العاملة الوافدة وقد أجريت دراسة من قبل الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق بمسح الإنفاق العائلي ١٩٩٢ ا شارت إلى أن عدد السكان غير

(١) فوزية دياب ، القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ،١٩٦٦م ،ص٣٢.

(٢) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، مسح الإنفاق العائلي نتائج المرحلة الأولى ،طرابلس ١٩٩٣م ،ص٣٥.

الليبيين سواء المقيمين بصورة مؤقتة أو دائمة (مشمولا منهم القوى العاملة غير الليبية بعقود عمل) بلغ ٢٢٨ ألف نسمة وان هناك حوالي ٦٣٨ إلف نسمة من السكان قد دخلوا البلاد بدون عقود عمل (متسللين)ولعل الواقع الفعلي قد يكون اكبر من هذا العدد بكثير .وقد كان للإجراءات التي اتخذتها ليبيا عام ١٩٨٣ م عندما قامت بترحيل العمالة الوافدة —وخاصة العربية منها وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية كما ان السياسة التي انتهجتها في التعاقد مع شركات أوربية وأسيوية أدي إلى ارتفاع نسبة العمالة غير العربية وعندما اعتمدت ليبيا في أواخر الثمانينيات سياسة (ارض ليبيا لكل العرب) فقد تم فتح الحدود وإلغاء تأشيرات الدخول للعرب وتزامن ذلك مع انكماش العلاقات السياسية ، والاقتصادية مع الغرب، مما أدى من جديد إلى ارتفاع نسبة العمالة الوافدة العربية . حيث بلغت وفق نتائج تعداد ١٩٩٥ نحو ٨١% [1].

*الأسباب التي أدت إلى الاعتماد على العمالة الوافدة:

شهدت المجتمعات البشرية منذ القدم العديد من الهجرات البشرية التي كانت سببا في اعتمار أجزاء عديدة في العالم والواقع أن هناك دليلا واضحا على أهمية الدور الذي أدته الهجرات البشرية في تنمية العالم الجديد الأمريكتين هذه الحركة من الهجرة زادت في الوقت الحاضر نتيجة العديد من المؤثرات أهمها الزيادة الهائلة في السكان والتطورات الاجتماعية ،والاقتصادية ،والصحية التي ساعدت على تحسين مستوى المعيشة وانخفاض نسبة الوفيات وزيادة معدلات المواليد ، كما لعبت التقنية الحديثة والتطور التكنولوجي دور في تسهيل هذه الحركة فضلا عن الفوارق الاقتصادية بين المجتمعات فالمشكلة الحقيقية والكبرى للعمالة الوافدة تكمن في اعتماد المجتمع على هذه العمالة بشكل مكثف في معظم القطاعات والمجالات المختلفة لأسباب مختلفة منها:—

١— التسارع في عملية التنمية:

هناك اتفاق عام على أن العمالة الوافدة تحدث اثر ايجابي في فترات الازدهار الاقتصادي حيث تغطى النقص في سوق العمل وتساعد في منع حدوث التضخم ولقد لعبت العمالة الوافدة في المجتمع الليبي دور في الإسراع بعملية التنمية وذلك بإقامة الهياكل

(1) أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ،الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والنتائج النهائية لحصر القوى العاملة عام ٢٠٠١م،ص٣٧.

الأساسية للمجتمع وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل كما أدى التوسع السريع لقطاع البناء والتشييد والأنشطة الاجتماعية المرتبطة به إلى تسارع معدلات الطلب على قوة العمل الوافدة بمختلف مستوياتها خصوصا مع ازدياد العائدات النفطية وتوظيفها في مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية والتوسع العمراني ، فكان لابد من استجلاب العمالة الوافدة الماهرة والعادية ، وذلك للرغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها من مشروعات البنية الهيكلية ومختلف الخدمات الأخرى.

٢- تدني أجور العمالة الوافدة:

يعتبر تدني أجور العمالة الوافدة عنصراً حاسماً فلو كانت أجورهم عالية أو مرتفعة لتردد الكثير في استقدامهم أو على الأقل لكان هناك تفكير قبل الإكثار منهم فالفقر في بلد المنشأ والغنى في بلد المهجر أصبح من عوامل الجذب وبالتالي ساعدت سوء الأوضاع الاقتصادية ،وانخفاض الأجور ،وانتشار البطالة في مجتمع المنشأ للجوء إلى بلدان المهجر حيث ارتفاع الأجور وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات الصحية.

٣ - ضعف إقبال الشباب في بلد المهجر على التعليم الفني والمهني:

عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم - الفني والمهني - بينما يندفعون إلى الكليات النظرية طلبا للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية ، ولعل هذا سبب من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية في المجتمع عموماً فالمواطن الليبي تحول بعد ثورة النفط إلى إنسان يحتقر العمل اليدوي ولا يقبل عليه فالأعمال اليدوية والحرفية كالحدادة والنجارة والصباغة وغيرها من الحرف والمهن غير المرغوب فيها ، سواء من حيث المكانة الاجتماعية أو معدلات الأجور كما أن خريجي معاهد التدريب المهني لا يقبلون العمل اليدوي ولا يفضلونه لأنه غير مرغوب فيه ، لذا نجدهم يحرصون على العمل في القطاع الحكومي ذو الأعمال الكتابية ،والإدارية ،والمميزات الخاصة من علاوات اجتماعية وغيرها.

٤- قلة عدد السكان:

ضآلة الكثافة السكانية نسبياً في المجتمع مع وفرة رأس المال الذي يمكن توجيهه لمختلف المشروعات الاقتصادية والاستثمارية التي تتطلب بالتالي أعداد كبيرة من العمالة

غير متوفرة في السوق المحلي لذا فإن قلة السكان والشح في القوى العاملة الوطنية بالإضافة إلى البطالة المقنعة بسبب ميول المواطنين إلى العمل في القطاع الحكومي جعلت المجتمع مضطر إلى فتح أبوابه أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية على حد سواء وبكل أصنافها.

٥- الموقع الاستراتيجي للمجتمع الليبي :

المجتمع الليبي يتمتع بموقع جغرافي مميز فمساحته ١٦٠٠٠٠٠ كيلو متر وبساحل يطل على البحر المتوسط طوله ١٨٥٠ كيلو متر وليبيا تعتبر رابع اكبر البلدان مساحة في إفريقيا و السادسة عشرة على مستوى العالم وساحلها يقع بين ساحلي تونس ومصر، قبل اكتشاف النفط وفي بداية الخمسينيات كان اقتصاد ليبيا كفاف وعجز وكانت الهجرة محدودة ،ومع ظهور النفط شهد المجتمع الليبي مرحلة تحول وكان لاكتشاف النفط في الستينيات من القرن العشرين بالغ الأثر فى منح المجتمع ثراء بسبب ثروته النفطية وأصبحت مدينتي طرابلس ،وبنغازي منطقتين جذب خصوصا وان ليبيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ،ومن الغرب تونس والجزائر،ومن الجنوب تشاد والنيجر ،ومن الشرق مصر والسودان وبالتالي تعتبر حلقة اتصال بين شرق الوطن العربي ومغربه وقد لعب هذا الموقع دورا كبيرا في دخول إعداد كبيرة من العمالة الوافدة وان كان اغلبها عمالة غير شرعية . و منذ ١٩٦١ تميز المجتمع الليبي ،بأهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة فالقوة الاقتصادية لا تكتسب وزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب بل بزمانها أيضا اى مدى أهميتها في اللحظة التاريخية ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة فهو أولا مصدر الطاقة ومصدر للعائدات النفطية ولصناعات واسعة ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة. فالعائدات النفطية أضخم العائدات الاقتصادية وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم والصناعات النفطية من الضخامة والاتساع بحيث أنها الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة[1]. وبالتالي فالمجتمع الليبي اختلف عن غيره من المجتمعات الأخرى بما ذلك أوروبا وأمريكا، واستراليا، وكندا، والمجتمعات الحديثة من حيث فرص العمل الجيدة والأجور المناسبة والخدمات الأفضل والشاطئ

(1) سالمه محمد سليمان عبد السلام ،مرجع سابق،ص٢٨.

الطويل و المناخ المعتدل وفوق هذا وذاك طيب المعاملة ولا يمارس التمييز ضد العمالة الوافدة مع توفير كافة أوجه الخدمات الرعائية للمواطنين والوافدين على السواء و عندما بدأت برامج التنمية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة لم تستجيب القوى الوطنية وتنامي دور العمالة الوافدة بصورة غير مخطط لها سواء على مستوى توزيعها أو على مستوى تأهيلها ، فضلا عن ذلك ومن خلال التتبع التاريخي لتطور المجتمع الليبي فان ارتفاع مستويات المعيشة خلق نمطا معينا من القوى العاملة تعزف عن ممارسة العمل في المهن اليدوية ولقد ساهمت تلك الظروف في تدعيم وجود العمالة الوافدة بالمجتمع الليبي .يتضح مما سبق أن أسباب تدفق العمالة الأجنبية لها ما يبررها فبعد ظهور النفط أصبح المجتمع الليبي مركز جذب للعمالة من الدول الفقيرة ذات الأوضاع الاقتصادية البائسة ، ولا يمكن أن نغفل التحول الحضاري بمعناه الشمولي ، فعجلة التنمية تحركت وبصورة سريعة مما حرك معها آلاف من العمالة بسبب قلة عدد السكان،والوفرة المادية التي جعلت من المواطنين يعتمدون في منازلهم وشوارعهم ومصانعهم ومزارعهم على الوافدين وبأجور زهيدة.

- الآثار الايجابية للعمالة الوافدة بالنسبة لبلد المنشأ:

تعديل البنية الهيكلية لهرم النمو وتعديل الهيكل التعليمي.

التخفيف من حدة البطالة بين صفوف القوى العاملة في بلد المنشأ.

فرصة لاكتساب مهارات وخبرات جديدة غير متوفرة بالسوق.

التحضر السريع والاستفادة من تجارب الآخرين.

التحويلات المالية ومدى مساهمتها في الدخل الأسرى وتخفيف الأعباء المالية على الدولة.

فالعمالة الوافدة توفر لبلد المنشأة مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية في صورة تحويلات ومدفوعات في الخارج لعائلات هؤلاء العمال منعشة بذلك اقتصاده وترفع مستوى معيشة مواطنيها فالتحويلات التي يرسلها العمال من الخارج أحدى الايجابيات إذا تساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو تحل لتمويل أو استيراد السلع والمواد

الغذائية الضرورية أو تدفع لتسديد فوائد وإقساط ديون الدولة التي استثمرت في مشاريع تنموية مختلفة[1].

يساعد علي تحسين مستوى الأسرة المعيشي وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل خاصة بين صفوف الأسر الفقيرة بسبب ما تحمله هذه الشرائح من عباء اكبر يتمثل في نفقات الغذاء و الكساء ،والتعليم والتدريب كذلك إذا ما وظفت تلك التحويلات في مصارف الدولة فإنها تساهم في تخفيف مدى الحاجة للعملة الصعبة وتساعدها على إنفاقها في الأوجه المفيدة.

الآثار الايجابية للعمالة الوافدة بالنسبة لبلد المهجر:

- مشاركتها في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- مساهمتها في سد النقص في العمالة الوطنية التي تحتاجها التنمية .
- تقوية العلاقة بين الشعوب فلها دور كبير في توثيق العلاقات بين الدول منهم من يعتبرون سفراء لدولهم ويمثلونهم بما يحملون من أفكار وتعامل وأخلاق وإنتاج كما ان هذه العمالة قد حققت الكثير من المكاسب المادية والخبرة العملية وأصبحوا في مجتمعاتهم بمثابة الخبراء .
- كثير من العمالة الوافدة ساهمت في نشر الدين الإسلامي وتصحيح العقائد الإسلامية فقد قام البعض بالتعريف بالإسلام ونقل الصورة الصحيحة له لذويهم وأقاربهم[2] والعكس هناك من يحاول التشويه.

- **الأبعاد المترتبة على وجود العمالة الوافدة:**

- البعد الامنى والسياسي للعمالة الوافدة:

أنت أينما اتجهت في مدن وشوارع مدينة طرابلس (أبى سليم والهضبة وخلة الفرجان وجزيرة فشلوم و١١يونيو) ستجد نفسك محاطا بالعمالة الوافدة منهم من عانى الآم الفقر وأتى فعلا لأجل العيش والمشاركة في تنمية المجتمع ومنهم من أتى لأسباب أخرى هروبا من جرائم ارتكبها أو لأسباب دينية أو للتخريب.

---

(1) صالح احمد سالم العامري ، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ،كلية العلوم الإنسانية ، عمان ٢٠٠٨م ، ص٥٣.

(2) المرجع السابق ،ص ٥٤.

و هنا سوف نذكر جزء من كلمة العقيد حسين صالح جوان – أكاديمي و ناشط حقوقي : يقول هذا الموضوع يتطلب في البداية طرح عدة تساؤلات منها: ما هي فلسفة وحدود الدولة في تعاملها مع الأجانب الوافدين إليها، وهل يخضع الأمر لسيادة الدولة ومصالحها فحسب ؟ أم يرتبط بمبدأ المعاملة بالمثل مع الدول الأخرى ؟ أم بالعاملين معا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يتمتع الكثير من الأجانب بالحق في دخول ليبيا والإقامة بها دون قيود حقيقية ، بينما يحرم الليبيون من ذات الحق في الدول التي ينتسب إليها هؤلاء الأجانب ؟ ويسأل عن كيفية الموازنة بين حق الدولة في حماية أمنها وسلامتها ومنع غير المرغوب فيهم من دخول إقليمها أو الإقامة به من جهة ، وبين حرية الإنسان في التنقل والإقامة وفقا للمواثيق الدولية وأقترح فيما يتعلق باللوائح الداخلية للقوانين المقترحة ان تتضمن الآتي:

- قبل الدخول لأجل العمل ضرورة وجود عقد عمل مسبق.
- الدخول لأغراض أخرى لابد من التقييد بالمدة التي حددها القانون داخل ليبيا وهي مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، وأن عدم المغادرة يرتب على المخالف الوقوع تحت طائلة القانون.
- ضرورة أن يكون لدى الداخل إلى ليبيا مبلغ مالي قابل للتحويل يكفي فترة تواجده في ليبيا.
- ضرورة حمل شهادة صحية وفقاً لشروط منظمة الصحة العالمية.
- الأخذ بنظام الكفيل أو الضامن بالنسبة للقطاع الخاص.
- أداء الالتزامات المالية وغيرها والتي تفرضها القوانين النافذة.
- تحديد مكان الإقامة داخل ليبيا والإبلاغ عن أي تغيير يحصل في الإقامة.
- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات الموقعة بين ليبيا وبعض الدول .

- البعد الاقتصادي:

كان لتدفق مئات الآلاف من العرب والأفارقة من مختلف الجنسيات إلى تأثر الاقتصاد الليبي بشكل سيئ حيث انتشرت ظاهرة البطالة بين أفراد الشعب الليبي خاصة إذا ما علمنا أن أغلبهم من الشباب الذين تخرجوا من الجامعات ،والمعاهد ولم يجدوا

فرص عمل متاحة لهم نتيجة لحجم العمالة العربية ،والإفريقية المتدفقة في سوق العمل الليبي أن ظاهرة الهجرة هي حركة انتقال السكان من بلد المنشأ إلى بلد المهجر والهجرة ظاهرة يزداد نشاطها مع استمرار عجز الاقتصاد في الدولة من استيعاب الفائض من العمالة وقد حددت هيئة الأمم المتحدة المقصود بالانتقال الدائم بأنه الانتقال الذي يمر لمدة سنة واحدة على الأقل فالهجرة أصبحت حلولا فردية لمشكلة البطالة القائمة في سوق العمل فلم يجد هؤلاء العمال إمامهم سوى السعي وراء طرق مختلفة للبحث في الخارج عما لا يتوافر في الداخل والشاهد أن الشباب هم أكثر عرضه للهجرة وبالتالي خسارة مجتمع المنشأ لكفاءات وأصحاب المؤهلات النادرة وزيادة معدلات التضخم بسبب إنفاق التحويلات دون توجيه فالعوامل الاقتصادية ،والاجتماعية ،والبطالة وعدم الشعور بالأمان خصوصا من فئة الشباب الذين يبحثون عن فرص عمل ولديهم الرغبة و الحاجة في الثراء والبحث عن فرص خارج مجتمعاتهم للحصول على مرتبات وأجور أعلي ولا سيما إذا ما هاجروا إلى دول متقدمة فتفاوت الأجور المدفوعة بالنسبة لنوع العمل الواحد بين الدول النامية والدول المتقدمة يعتبر عنصر جذب للعمالة كما أن اختلال سوق العمل في بلد المنشأ بسبب زيادة العرض من العمالة بالنسبة لحجم الطلب عليها إي فائض مستمر في العمل وزيادة عدد القوى العمالة التي تدخل سوق العمل لأول مرة سنويا نتيجة لمعدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الخصوبة أدى إلى تزايد معدلات الهجرة والمجتمع الليبي شأنه شأن اى مجتمع بعد ظهور النفط بدأ في برامج ومشروعات تتطلب موارد بشرية كبيرة بدرجات تأهيل مختلفة غير متاحة في المجتمع فكان خيار استقدام العمالة الوافدة أمر لا مفر منه ومثلما كان لهذه العمالة ومازال دور حيوي إن لم يكن رئيسيا في إرساء بنيتها التحتية والإسهام فى نهضتها فإنها أيضا أدت إلى بروز أثار وتداعيات سلبية منها زيادة معدلات الطلب والضغط على الخدمات والمرافق التعليمية ،والصحية ،والإسكانية والخدمات الأخرى وبروز الاقتصاديات الخاصة بالوافدين مثل المدارس الخاصة ،و المطاعم فزاد العبء على المجتمع في مجال توفير الخدمات الأساسية كالمواصلات والمستشفيات وخدمات النظافة ،والآمن ،واستخدام المرافق العامة دون مقابل أو بمقابل رمزي وهو الأمر الذي يساهم في ارتفاع العجز في الموازين العامة ونتيجة التغير الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع بتزايد أعداد العمالة الوافدة ظهرت أنماط استهلاكية غير مرغوبة كما اكتسبت تحويلات العمالة الوافدة في

المجتمع الليبي أهمية كبيرة بسبب ما تحدثه من تزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات مجتمعات أخرى وبشكل يؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية المحلية بالإضافة إلى أن هناك قدر من التحويلات يتم خارج القنوات الرسمية بالإضافة إلى إن بعض من العمالة الوافدة بالتعاون مع بعض الليبيين يستعملون أساليب للتلاعب بالعلامات التجارية وصلاحية المواد الغذائية ويبيعون مواد منتهية الصلاحية ناهيك عن الغلاء في أسعار اليد العمالة فلا توجد قوانين أو نظم تنظم أسعارها وقد تستغل بعض الإطراف الخارجية هذه العمالة في برامج أخرى كالطوائف الدينية لتبث أفكار مخالفة للدين الاسلامى كما أن منظمات حقوق الإنسان والإعلام الدولي و الاقليمى قد يتدخل في شئون ليبيا وبمرور الزمن ومع الإحداث والتغيرات تعقدت وتشابكت قضايا العمالة الوافدة وتحولت إلى هاجس يؤرق العامل الوافد والمواطن والرأي العام وبلد المنشأ و المهجر فإذا كان الهدف من استقدامها يندرج ضمن الأهداف التنموية الاقتصادية فان التفاعلات والتداعيات الناجمة عن تزايدها باتت تشكل خطرا يهدد امن واستقرار المجتمع كما أن قضايا العمالة الوافدة ومشكلاتها في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية أمست أداة للضغط السياسي والاقتصادي من جانب بعض المجتمعات خصوصا المصدرة للعمالة الوافدة والمنظمات الحقوقية الدولية وأصبحت وسيلة للتدخل في شئون وسياسات المجتمع فنحن لسنا ضد وجودهم لان تواجدهم ضرورة لإحداث التنمية التي نطوق إليها ولكن يجب أن تكون طريقة تواجدهم قانونية وإجراءات دخولهم وإقامتهم سليمة وان يلتزموا بالقوانين واللوائح ولديهم محل إقامة معروف وثابت وان لا يساهموا بأي ضرر للبلاد فحركة الهجرة شأنها شأن إي ظاهرة اجتماعية لها أبعادها الايجابية و السلبية.

العمالة الوافدة ومشكلة البطالة :

تعتبر البطالة حصيلة اقتصاد راكد لا يستند على توزيع عادل وفقدان التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل وأعداد الخرجين والاهتمام بمؤهلاتهم ومهاراتهم والتي لا ترتقي لمستوى متطلبات سوق العمل ما يدفع لجلب العمالة الوافدة على اعتبار أنها اقل تكلفة وأكثر كفاءة وعمل وكذلك ما يوجد من نظرة سلبية تجاه خريجي الجامعات الوطنية مقارنة بخريجي الجامعات الأجنبية و اللافت للنظر ان مشكلة البطالة انتشرت وامتدت لتطال شرائح المجتمع الأميين والمتعلمين من خريجي المدارس الفنية والمعاهد العليا والكليات وأخذت حجما وأشكالا خطيرة باتت تهدد نسيج المجتمع بأكمله وتساعد

على انتشار كل من التطرف والإرهاب والمخدرات وغياب الانتماء والهجرة كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي وليس هناك اخطر على اى مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين خصوصا من المتعلمين ومشكلة البطالة وجودها أصبح أمر طبيعي وعلى أصحاب الاختصاص مضاعفة الجهود للكشف عن أسبابها ومحاولة الوصول لحلول لحماية المجتمع من اخطر المشكلات .

٣- البعد الاجتماعي:

أوضح الباحث عبد الرزاق عبد الله عوض في دراسته عن العمالة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية دراسة ميدانية بمدينة الكفرة بليبيا عام ٢٠٠٧م انه وقف على جملة من الآثار السلبية للعمالة الوافدة فقد ذكر أن العدد الهائل للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي أسفر عنه تركيبة سكانية غير متجانسة مما اوجد العديد من المشاكل وساهم في تفاقم معدلات الجريمة وانتشار حالات الانتحار وارتكاب جرائم السرقة وغيرها وهو الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة مستوى الأمان بين المواطنين ويؤدي إلى انتشار الخوف ويدب الذعر و الرعب كما أوضح إن العمالة الوافدة ستصبح في يوم من الأيام إعصارا يهدد المجتمع الليبي فهي من وجهة نظره من فاقم من مشكلة البطالة بين الموظفين وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية كما أن اعتماد السيدات على خادمات المنازل ومربيات الأطفال اثر على ثقافة الطفل وسلوكه مثل التخويف والعادات البالية كشرب الكحوليات والتدخين والضرب ولا توجد دراسة تشير إلى تأثير وجود ايجابي للمربيات والخادمات وان كان مجتمع المربيات ذاته لا يخلوا أحيانا من أخلاقيات خصوصا إذا كانت المربية ملتزمة بالأخلاقيات مثل نبذ الكذب ،والسرقة ،والسباب ،وانتشار روح المحبة والجماعية وهذه الأمور لاتذكرها البحوث والدراسات على الرغم من وجودها [1]. كما أوضح إن تهديد الطابع الثقافي المميز لهذه المجتمعات سيعرض هوية هذه المجتمعات إلى الخطر ويجعلها عرضه لتغيرات سكانية جذرية حيث تتأثر العادات ،والتقاليد ،و الثقافة باللغات واللهجات الوافدة نظرا لانتشار العمالة الوافدة في مختلف الأماكن والمنشات ومؤسسات المجتمع وتنوع ثقافتها وأنماط حياتها وديانتها وعليه فان المجتمع الليبي بأسره واقع في إطار احتمالات أن يكون لهذه العمالة أثار

(1) عبد الرزاق عبد الله عوض بعنوان الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية ،درسه ميدانيه على مدينة الكفرة بليبيا غير منشورة ٢٠٠٧م،ص٧٣.

سلبيه تجاه أبناء الليبيين سواء في المستقبل القريب أم البعيد وسواء على المستويات الفردية أو الجماعية والمؤسسية في المجتمع الليبي والملاحظ أن كثير من العمال الوافدين يأتون بمفردهم وهذا يؤدي في كثير من الأحيان لظهور نوع من الزواج المختلط يترتب عليه كثير من المشكلات خصوصا للأبناء كما أن بعض الدارسات أشارت إلى أن البعض منهم يقع في المحظور-ويتورط في إنجاب أطفال يتركون لقطاء صحيح أن هناك دور رعاية واسر تحاول جاهدة أن تكفلهم ولكن لا يخفى على احد الآثار الخطيرة التي تلحق بهم إنسانيا فهو مجهول النسب وقد يكون ذلك في البلاد الغربية اعتياديا ولكن في مجتمعاتنا العربية يشعر اللقيط بالحزن والأسى طوال حياته صحيح هناك من يتغلب على هذه الجوانب النفسية ولكن الكثير منهم تلاحقهم هذه المأساة طوال حياتهم فالتباين كبير بين عادات المجتمع وعادات العمالة الوافدة فمثلا سلوك الأطفال الذين يتربون على ايدى الخادمات أو المربيات وخاصة غير المسلمات اللاتي يجهلن أمور الدين والعقيدة و الأخلاق لابد أن يغرسن في نفس الطفل قيما وأخلاقا وعادات وتقاليد تخالف الإسلام فإما إن تعلمه طقوس دياناتها ويعظم هذا الأمر عندما يثق الوالدان ثقة مطلقه بالخادمة ويكلفها بإدارة أمور البيت وتربية الأولاد فكم صغير جني عليه والداه بسبب استقدامهم لسائق غير مسلم وخادمه غير مسلمة.

- المشكلات الاجتماعية التي يواجهها العامل الوافد:

إن انتقال العامل من بلده إلى بلد أخر بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها هو أمر مشروع وإذا لم يكن كذلك فهو غير شرعي وعلى آية حال فان المهاجر قد يتعرض لمشكلات في التكيف مع المجتمع المهاجر إليه وربما يجد صعوبة في التفاهم مع أبناء المجتمع خصوصا في حالة اختلاف الدين والعادات والتقاليد واللغة فيأتي العامل ولا يعرف ما هي مهامه ربما يكون عامل بناء أو عامل زراعي لمواسم مختلفة أو طباخ أو عامل نظافة أو عامل غسيل سيارات وبعض الأوقات كل ذلك معا ولا يوجد تحديد لساعات العمل-عشرة – خمسة عشر وللأسف عادة ما يتعرض للانتهاكات سواء في الطرق التي يجلب بها، ونظام الأجور، وساعات العمل ،ونظام المعيشة ،والسكن ،وإصابات العمل فالعامل الوافد يعانى العديد من المشاكل منها (مشكلات التكيف – المشكلات المهنية – المشكلات الاجتماعية- المشكلات الصحية).

- التكيف ومشكلاته:

أن طبيعة الحياة تعني التغيير والتبديل والذي لا يتغير لا يكون حيا ، إذن فهذا التغير في الظروف المحيطة والتغير الذاتي حقيقة من حقائق التكيف ومن صفات التكيف الإنساني أن عملية التكيف مستمرة وملازمة لوجود الإنسان أن الفرد يولد في المجتمع و يزوده المجتمع بخبراته وطرائقه في العيش كما يزوده بمعارفه ، ولما كانت الحياة نامية متطورة متغيرة كان على الفرد أن ينمو معها وأن يتطور وأن تتغير طرائقه وأساليبه في الحياة بتغير هذه الحياة والمجتمع مكون من أفراد فالفرد وحدة الجماعة والجماعة وحدة المجتمع أذن فعملية التكيف عملية فردية واجتماعية تقع علي الأفراد كما تقع من الأفراد وبما أن الأفراد يتجمعون لتكوين مجتمع فانه يكون للعملية التكييفية صفة فردية واجتماعية[1] و الحياة الآن بكل مرافقها اكتسبت زخما متزايدا في كافة جوانبها وعلاقاتها مما فرض على الأفراد حالات نفسية تتصف بدرجات عالية من التعقيد وأصبحت عملية التكيف مسألة شائكة ومن الواضح أن العامل الوافد بغض النظر عن الفئة التي ينتمى اليها والمجتمع الذي جاء منه يواجه حاجات ملحة ومطالب متناقضة ومتضاربة تستدعى منه التكيف عن طريق تقليص التناقضات الموجودة بين ما ألفه واعتاد عليه وبين ما استجد من العناصر الثقافية ،والاجتماعية،والتقنية الجديدة التي أصبحت مستلزمات ضرورية لدعم وجوده الاجتماعي. والنتيجة المترتبة على كل ذلك هي الجهود الذهنية والعصبية التي يبذلها لتحقيق الانسجام المطلوب بين ما هو جديد وما هو تقليدي وهي جهود تترتب عليها مشاكل نفسية وعصبية فنجد الكثير يتصف بصفات منها الكذب والتمرد أو الإهمال ،والكسل أو البذاءة والسلوك المتهور وكل هذه الصفات أمثلة ونماذج للسلوك الشاذ ،وهي كلها أعراض تتصل اتصالاً وثيقا ببعض الأمراض النفسية، وتعتبر وسائل مختلفة للتخلص من صراع نفسي بين الرغبات الغريزية الصادرة عن اللاشعور والالتزامات الأخلاقية التي يحملها " الأنا الأعلى " على الذات فتتسبب فى الأمراض العصبية كالشلل الهستيري، والإغراق في أحلام اليقظة وقد بينت الملاحظات إن تلك الأعراض ترتبط ببعض الاضطرابات النفسية مثلا حالات السرقة التي يرتكبها بعض

---

(1) محمد أيوب شحيمي ، دور علم النفس في الحياة المدرسية ،دار الفكر اللبناني ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٨٢.

من العمالة الوافدة نجد دوافعها قد تتمثل في إن العامل عاجز عن القيام بدوره بالطرق البنائية المشروعة[1] فالتكيف الاجتماعي عملية تبتدئ منذ الطفولة المبكرة وفترة تكوينها الحاسمة هي السنوات الأولي من حياة الفرد وأهم عواملها البيئة المنزلية ، فإذا أخفقت الأسرة نشأت شخصية عاجزة عن التوافق بين رغباتها وبين مطالبها ولا يتحقق التكيف الاجتماعي إلا إذا سار النمو الانفعالي سيراً سويا فلا يلحقه أزمات أو صراع ،ولن يسير على هذا النحو السوي إلا إذا وجدت الطاقة النفسية وسيلة سلمية للتعبير عن نفسها. ولكي ينسجم العامل مع متطلبات التغير الاجتماعي الذي يجري في المجتمع لابد من أن يحتفظ المجتمع بخصوصياته الثقافية الرئيسية على الرغم من استجاباته إلى تحديات التكنولوجيا والعلم المعاصرة والعمل لتناغم هذه الاستجابات مع عناصر حركة التقدم وترتبط بمشكلة التكيف مشكلة تضخم الميول الاستهلاكية التي تحوي في طياتها مشكلات خطيرة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية ونفسية ينبغي أن تثير الاهتمام ، فظواهر الاستهلاك كما يلاحظ في حياتنا اليومية لا تتناسب إحجامها الكبيرة نسبيا مع طبيعة هذه المراحل فالاحتياجات التي تستقطب الناس لا ينبغي أن تقتصر على مجالات الألبسة والأثاث بل يجب أن توجه لنشر المعايير الجديدة المفيدة والبناءة لتحفيز الطموحات والتطلعات الفكرية والعلمية الهادفة اما عن المشكلات المهنية فان الواقع المهني للعامل الوافد يزخر بالمشكلات ذات المضامين الاقتصادية والاجتماعية ،والثقافية ،والنفسية ومن المعلوم ان طلب العمل في مجتمع المهجر كان ولازال يحمل في طياته الكثير من الطموحات الاقتصادية فالزمن غير بعيد حيث كانت المهنة في مجتمع المهجر مصدرا متواضعا للرزق ولكنها ألان أصبحت وسيلة معقدة لما اعتراها من تغيير وارتبط بها من مشكلات منها:

- مشكلة الاغتراب:

أهم ما يعنينا في التطرق إلى الاغتراب هو تزايد نسبة العاملين الذين يتضاءل لديهم (الحس المعياري) إزاء الأدوار التي يؤدونها في مجالات الوظيفة والعمل فتضاءل هذا الحس بطبيعته يمثل جوهر الاغتراب في مضمونه الاجتماعي والنفسي .والاغتراب

---

(1) محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ١٩٨٠م ، ص٨٠.

يشكل خطرا كبيرا على لياقات السلوك الإنساني عندما تواجه الإفراد في هـذه الميـادين حالات من الانشطار بين ما هو مطلوب وبين ما هـو مـألوف وابـرز وأوسـع أشـكال الاغتراب هو (الاغتراب المهني) وهو الحالة الثقافية الصعبة التي تواجه الأفراد العاملين في المؤسسات التي اجتاحتها تيارات التحديث في مجال الآلات والمعدات المتقدمة ونظـم التنظيم والإشراف الإداري المعقد-والملاحظ ان الكثير من العمال الوافدون بحكـم الميـل الاجتماعي والنفسي يميلون إلى ممارسة ما هو مضمون ومجرب ويدرك البـاحثون أن (الشخصية المنجزة) يصعب تكوينها في ظل التقاليد الرتيبة بل لابد لها من نشوء أعراف أو معايير تنمي حب الإبداع ورفض القعود على ما هو موجـود ومتعـارف عليـه فـي مجالات متعددة منها الوظيفة ومن ابرز نتائج الاغتراب السـلبية هـو ضـعف الشـعور بالانتماء وتدني روح الحرص وضمور دافع الإبداع ،وسيطرة اللامبالاة وهي نتائج يتطلب علاجها توفير حوافز مختلفة كما ان العزلة الاجتماعية التي تواجه العامل قد تتسبب فـي ظهور مشكلات منها:

- مشكلة هروب العامل الوافد والتي تعتبر احد التداعيات التي رافقـت حجـم الاعتمـاد المتزايد على العمالة ،ومشكلة التلاعب في الأجور والمرتبات فالأجر بالنسبة للعامل هـو عنصر الحياة يحرص على استلامه كاملا دون نقص وبصورة منتظمة دون تأخير حتى لا تضطرب حياته المعيشية لذا رأت كافة الاتفاقات الدولية الصـادرة عـن منظمـة العمـل الدولية بجنيف ولجان حقوق الإنسان ،والتشريعات إلزام صاحب العمل بالوفـاء بـأجور العاملين في مواعيدها. ولكن خلال فترة استخدام العمالة تقوم بعض الجهـات بتخفـيض الرواتب المتفق عليها وتصبح العمالة الوافدة مغلوبة على أمرها ، فهـي تكتفـي بـأدنى الأجور وتستغلها الدوائر الرسمية ،والشركات المعنية باستيرادها لحاجاتهم الملحـة إلـى العمل ثم تمنعها ابسط حقوقها وهو تلقى أجرها وقد يعيش العامل الوافـد فـي ظـروف معيشية سيئة على الرغم من أنهم هم الذين بنوا أكثر الانجازات ثم يعودون إلى بلـدانهم بعدما تنتهي مدة إقامتهم مع ذكرى تحويلات ضئيلة جدا لعائلاتهم أما العمالة التي تخـدم في المنازل فمع ما تتلقاه من استعباد وذل غير إنسانين فإنها تبتز من قبل مكاتب التخديم التي تستوردها والكثير منهم لا يحصل على أجره وهم إذا صح القول ينتمون إلـى فتـرة العبيد في نظام إلا قطاع والتي غالبا ما تنتهي بأنهم لا يعلمون شيئا يذكر عن تلك الجهات التي تستقدمهم فيتعرضون للغلظة في التعامل وربما تكبر من البعض علـيهم واسـتغلال

ضعفهم وحاجتهم وتورطهم في العديد من المشاكل أو لجوئهم للهرب و من المشكلات التي تواجه العامل الوافد مشكلة الاتكال على الآلة ،وانعدام دور المهارة الفنية اليدوية فمع المنافع الكثيرة للآلة برزت أوضاع اجتماعية ،ونفسية ،وتربوية غير ملائمة من بينها ما يطلبه المجتمع من العاملين بالتعمق في اتجاهات وعادات العمل ولن يتم ذلك إلا عن طريق التشديد على مفهوم الاقتدار والإجادة في الأداء والدقة في أداء الوظائف ، وعلى طول النفس،والاحتمال، واليقظة،والحس الذاتي بالإنتاجية المتميزة ، واستمرارية العطاء ، والانتظام في العمل ، وروح الاستثمار البناء ،والاعتماد على النفس، وتثمين التجريب وحب المغامرة بدافع إثراء ميادين الإبداع، وتنمية العادات الشخصية الفاعلة بدلا من العادات المتواكلة الخاملة ودراسة وتحليل العادات الفكرية ،والأخلاقية كتلك المتصلة بمبادئ نزاهة القصد،والأمانة،والتطلعات المثالية الطموحة، والاستقلال الفكري، وحب الاستطلاع ، وتثمين النقد ،والبحث عن الحقائق ،وعمق النظرة إلى الأهداف، وضبط الذات وقوة الإرادة، والصبر،والتواضع ،والعادات الاجتماعية المركزية التي تثير الانتباه مثل التعاون ، والتسامح ،والقدرة على تفهم ظروف الآخرين والاستعداد لمنحهم العطف والمساندة في حل مشكلاتهم والقدرة على طرح النقد ، وتقدير الموضوعية وغيرها من العادات الاجتماعية.

- المشكلات الاجتماعية:

من الوظائف الأساسية لاى مجتمع تحقيق الرعاية لأفراده على اعتبار أن الرعاية نظام اجتماعي نشأ بنشوء المجتمعات وتطور بتطوره ولا غنى للمجتمعات عنه وفى هذا الصدد يمكننا القول بأن برامج الرعاية الاجتماعية التي يهتم بها المجتمع لحماية أفراده هي تعبير عن المحبة المتبادلة بين الناس وإنها إحساس عميق بالالتزام الاجتماعي وعليه فأن وظيفتها تصحيح الأخطاء التي عانت منها المجتمعات في ظل الأفكار الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية كالحرمان ،و المساواة ،و المتعمق يلاحظ أن الإسلام جاء بنظام متكامل للرعاية الاجتماعية يقوم على أساس الربط بين الفرد والجماعة والمجتمع باعتبار إن الرعاية الاجتماعية من الأهداف التي يحددها المجتمع والأساليب التي يتبعها للتعبير عن المسؤولية الرسمية لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة . وهكذا أخذت الرعاية الاجتماعية تلتحم مع التغيرات المختلفة في القطاعات المتباينة بالمجتمع،

ولكن المجتمعات ألان تواجه أوضاعا جديدة تنطوي على تعقيدات وصعوبات جعلت الكثير من أبناء المجتمع يرغبون في مغادرته إلى مجتمع أخر تكون النتيجة زيادة الأعباء [1] ومواجهة العديد من المشكلات مثل مشكلة الزواج و التفكير في الأسرة في بلد المنشأ والذي يعتبر من أهم مشاغل العامل الوافد فترك الأسرة في بلد المنشأ أو وجود جزء في بلد المهجر وبلد المنشأ وانقسام عملية التنشئة او التربية بينها، والأمراض التي تتعرض لهاو تقلص دور الوالدين ،وخلق فجوة بينهما وبين الصغار وضعف استعمال حق التدخل القرابي في شؤون الحياة هذه التغيرات التي لا يتسع المجال لذكرها تصعد مشكلات الأسرة ومن صور السلوك الاجتماعي السيء ما تقوم به بعض العمالة الوافدة في نشر المسكرات والمخدرات فينتشر بذلك الفساد والتفكك الأسري والتساهل في أداء الواجبات الدينية.

كما ان مشكلة السكن من المشاكل التي يعانى منها العامل الوافد فالمسكن حاجة ماسة وأساسية لحياة الإنسان باعتباره وعاء مهماً لاحتواء وتيسير وتوثيق الحياة الاجتماعية ، ووظيفته تتعدى قيمته المادية لتشمل تحولات المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية و يقوم المسكن بأعقد الأدوار فهو يأوي ويحمي ويحافظ ويقابل خصوصيات واحتياجات الفرد والأسرة أي حياة الإنسان بشموليتها ، وتلعب البيئة السكنية أدوارا متفاوتة في حياة المجتمعات بناء على بيئتها الطبيعية والاجتماعية وعاداتها ،وتقاليدها ،وظروفها الاقتصادية ،والثقافية ، مما يتطلب أن تستوعب هذه البيئة أنشطة الإنسان الاجتماعية المختلفة بما فيها من قيم وتقاليد وعادات وثقافات ، وتتجاوب مع الحاجات الإنسانية، وتتكامل مع البيئة المحيطة، وذلك بتوفير المرافق والخدمات المتنوعة ، والشاهد ان كثير من العمال يقيمون في مناطق سكينة غير إنسانية هذا عدا أن يتعرض العمال للاهانة من قبل أصحاب الإعمال فمثلا يحدث في اغلب الحالات أن يعيش كل خمس أو ست عمال في غرفة سيئة التهوية وتخلو من المرافق الصحية ومياه الشرب ،و السكن في مكان لائق أسعاره تزداد فأحيانا يسكنون منازل في إحياء يعانون طفح المجاري في موسم الإمطار ،ويعانون من القوارض وفقدان الخصوصية ،والتزاحم وأحيانا يسكنون في غرف الأسطح ويرضون بالنقص في وسائل الحياة من نقص الإنارة ووصول

([1]) محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، مرجع سابق، ص٧٩.

أشعة الشمس وعدم التهوية واختفاء الخصوصية ،وعدم وجود دورات المياه والمطابخ الصحية والنقص في وسائل الحياة بالبيئة المحيطة مثل عدم وجود ملاعب أو أماكن مفتوحة حول المسكن أو مسطحات خضراء أو حدائق أو مناطق مزروعة بالأشجار والقرب من حركة التنقل والمرور السريع ومن بعض الاستعمالات الأخرى الضارة على الصحة. أدى هذا التواجد غير المنظم للأجانب داخل المجتمع إلى كثرة الإمراض التي يصاب بها هؤلاء الأشخاص نتيجة تجمعهم في ظروف سكن غير لائقة مثل الإيدز ، الالتهاب الكبدي التدرن الرئوي ، وأمراض أخرى ناهيك عما تعايشه من مشاكل اجتماعية مثل ضعف مستويات المعيشة وانتشار البطالة والتسول ،والجرائم والإحداث[1].

وتظهر المشكلات الاجتماعية للحي السكني الذي يسكن فيه العمال من عدم الرضا وأحيانا تعج بالذكور طوال اليوم مما يعرض البعض منهم للتحرش والاعتداء عليهم بالألفاظ ، والعنف غير المبرح وفى أحيان كثيرة يعتبرون الشارع امتداد للحياة اليومية للمسكن يمكن ممارسة أنشطتهم على أرصفة الطريق ورغم هذه الظروف فهم يشعرون بالرضا أحيانا وهذا يدل على قلة الحيلة والتسليم بالواقع وهو نوع من أنواع التعايش لعدم وجود خيارات وأمام هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لم يكن هناك بد من التنازل عن ادني متطلبات المسكن اللائق، والهبوط إلى مستوى الإيواء غير المقبول إنسانيا وذلك باستخدام الهوامش ،والفراغات المتاحة ،وإقامة أحياء غير مخططة وغير مصرح بها من ناحية قوانين تقسيم الأراضي وتنظيم المباني حول المدينة أو داخلها، وليس للأجهزة الرسمية سلطات عليها وتختلف الأماكن حسب جذب العمالة إليها ونمط السلوك الاجتماعي والعمراني بها ،وعلاقتها بالمناطق الأخرى وترجع القدرة الاستيعابية لمدينة طرابلس إلى عاملين :

- إحلال عمارات حديثة متعددة الطوابق مكان المنازل القديمة التي تهدم أو تنهار.
- هجرة الطبقات الميسورة المتوسطة إلى الأحياء الجديدة.

- المشكلات الصحية :

الكثير من هذه العمالة مصاب بأمراض وأوبئة فتاكة ولا توجد لديهم شهادات صحية معتمدة و تعيش وسط أهل البلاد وتعمل فى المقاهي والمطاعم والمخابز أو

(1) احمد خالد علام ،يحيى عثمان تشيدو تجديد الإحياء السكنية،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٧م،ص١٣٣.

المحلات وهذا يؤثر على الصحة العامة وكثيرا ما يتم اكتشاف إصابة هذه العمالة بالإمراض عند القبض عليها وهذه الإمراض خطيرة مثل نقص المناعة ،والجرب والتهاب الكبد وغيرها.

دور العمل الاجتماعي في التعامل مع العمالة الوافدة:

يبدو العمل الاجتماعي خصوصا في الدول النامية وكأنه على أعتاب مرحلة جديدة رائعة تحمل الأمل في مواجهة المتطلبات الأساسية للمجتمعات التي يمارس فيها ومن خصائصه انه يتصدى له سكان المجتمع [1]، يوجد أينما وجد الإنسان ،ويعتبر من أهم الإمكانيات التي يقدمها المجتمع المعاصر لمساعدة ومعاونة الناس كي يواجهوا حاجاتهم ويتحملوا أعباء الحياة اليومية ومهامه مساعدتهم لقيامهم بأدائهم لوظائفهم الاجتماعية على أحسن وأفضل وجه ممكن خصوصاً مع تعدد الاحتياجات وتجددها، و العمل الاجتماعي يلعب دور بالغ الأثر في تقبل الأخر والأخر هو ذلك العامل الوافد وقبول الآخريجب أن يبدأ من الصغر فيجب أن نعرف معني مصطلح قبول الآخر ونعلمه لا بنائنا منذ الصغر حتى ينشأ أبنائنا ولديهم قبول لكل من سواهم من المختلفين عنهم في الشكل والجنس واللون والدين وأيضا في المستوي الاجتماعي والثقافي وحتى المادي .

إن مفهوم قبول الآخر يتسع ليضم كل الآخرين سواء اختلفوا أو اتفقوا في الجنس أو اللون أو الدين أو الثقافة أو الصحة أو المرض أو غيرها من الأمور وبالتالي يصبح قادرا علي قبول الآخر والتفاعل معه بصورة ايجابية سليمة.

ويجب أن ندرك أهمية وجود الآخر لإدراك وجود الذات، حيث يتأثر مفهومنا لذاتنا بمفهومنا عن الآخر، وتلعب التنشئة الاجتماعية دور في رسم صورة الآخر لدينا، كما أن الآخر بالنسبة لنا إما مقبول تماما أو مرفوض تماما، وأن قبولنا أو رفضنا للآخر يتم بعد حواراتنا مع ذاتنا وأفكارنا السابقة، كما يلعب سلوكنا دورا في قبولنا للآخر وقبوله لنا، وفي تحديد مواقفنا منه سلبا وإيجابا.

ان للتعامل مع الآخر استراتيجيات خاصة و فوائد جمة، منها تأكيد الذات والتفرد والاستقلالية وتأكيد قبول الاختلاف ،كما أن وجود الآخر يدربنا علي مهارات الصراع ،والحوار ،والمشاركة وما يؤدي إليه ذلك من دعم للقدرات علي التعبير وتدريب مهارات

---

(1) أحمد مصطفي خاطر ،الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، مصر ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ١٩٩٤ ، ص ٥.

التفاوض والإقناع، كما يعلمنا وجودها في حياتنا وسائل حسم النزاع بالخضوع أو الموافقة علي رأي الأغلبية أو توفيق الأوضاع عبر التفاوض وحل النزاع بصورة سلمية وإيجاد حلول وسط أو هدنة مؤقتة، ويعلمنا وجود الآخر احترام الاختلاف والتعبير عن الرأي والمرونة كما يبعدنا عن التصلب الفكري ويرسخ قيمنا التي نختلف علي أساسها في التواصل مع الثقافات الآخري والتدرب علي استخدام كل وسائل الاتصال ومفرداتها وصولا إلي التكنولوجيا الحديثة ،والتفاعل الايجابي مع الغير والذي يسمح له بالتعبير عن ثقافته و يؤكد أهمية التفاعل مع الآخر كضرورة حضارية من أجل رفاهية وأمان الإنسان وتبادل المعارف ودرء المخاطر،ونشر المحبة والسلام وتلعب الأسرة دورا مهماً وخطيراً في مواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافدة تتمثل في قدرتها على وقاية أبنائها من شرور وخطورة العمالة الوافدة من خلال غرس العديد من القيم فالأسرة فى نظر المهنة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وعليها أن تكون واعية في تعاملها مع أبنائها ولا تتركهم فريسة سهلة للخادمات أو-المربيات يسكبن في أذانهم وشخصياتهم الكثير من أمور ثقافاتهم ،وان تنتبه إلى مشتكلة خطيرة متعلقة باللغة العربية والتي بدأت تتضح أثارها على نسبة لا يستهان بها من الأبناء الصغار جراء استخدام خادمات لا يعرفن اللغة العربية فما يحدث هو صراع حضاري بين ثقافات متباينة يدفع ثمنه الأطفال كذلك المدرسة يجب أن توضح لأولياء الأمور من خلال الندوات واللقاءات التي تقيمها مجالس الآباء والمعلمين الأطر الثقافية المتنافرة التي جاء بها معظم أفراد العمالة الوافدة خصوصا خدم المنازل بالتحديد ثم تبين خطورة تأثيرها على أبنائهم وبناتهم.

إن وضع هذه الحقائق العلمية أمام أولياء الأمور أمر في غاية الأهمية[1] فالمدرسة والذي يتمثل دورها التربوي في نشر الوعي بين الطلاب وتوعيتهم بالنواحي السلبية الناتجة عن تواجد العمالة الوافدة وتبصيرهم بحقائق هذه السلبيات يعتبر علاج وقائي يستهدف تحذير الطلاب من الوقوع في هاوية الاختلاط السلبي مع العمالة الوافدة وتقع على المدرسة مسئولية كبيرة في تنمية الوعي الوطني لدى طلابها عن طريق مراجعة مناهجها ومقرراتها بحيث تتضمن موضوعات حول هذا المعنى لتقوى في الطلاب الانتماء

(1) مدحت عبد الحميد عبد اللطيف ، الصحة النفسية والتفوق الدراسي، دار الفكر اللبناني بيروت ،١٩٩٠م ،ص٥١.

إلى مجتمعاتهم والاهتمام بقضاياها ومشكلاتها. والعمل لإحلال العمالة الوطنية بدل الوافدة.

ان دعم العمل الاجتماعي لمشاركة المجتمع في صياغة السياسات التي تخص العمالة الوافدة هو الضمان الأكبر لنجاح برامج جلبها سواء في تحقيق الارتقاء الاجتماعي بضمان تقبل الناس لمتطلبات التغير الاجتماعي المستهدف او توليد الانتماء في المواطنين وإيجاد روح الانتماء هذه هي الضمان الأكبر لخفض مشاكل العمالة الوافدة والحث على ضرورة التكامل بين الأبعاد الأمنية ، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمع .

وبما أن العمل الاجتماعي إنشائي – إنمائي – وقائي – علاجي فإنه يلعب دوراً بالغ الأهمية في المبادرة وإعطاء قوة دفع للمواطنين بالمشاركة ،فمن حق الأهالي وواجبهم أن يشاركوا في التخطيط ،والتنسيق للتعامل مع العمالة الوافدة وديناميكية وجودها كضرورة تنموية في المقام الأول ، كما أن استقرارها الاجتماعي يمتد أثره إلى المجتمع بأسره [1] وهنا يكون العمل الاجتماعي قائم بدور الوسيط بين المجتمع والسكان لتحقيق أهداف الطرفين في عملية إشباع الاحتياجات وتحقيق عملية التنمية بالمجتمع.

دور الممارس الاجتماعي في مجال العمالة الوافدة:

إن مهارة الممارس الاجتماعي في إدراك الموقف من خلال الملاحظة القائمة على خلفية علمية من شأنه إن يجعله يختار الدور المناسب الذي يمارسه تبعاً لظروف وأوضاع المجتمع[2] ومن الأدوار التي يمكن القيام بها:

- **دوره كوسيط :**

وفيه يقوم بدور الوسيط بين المواطنين وبين الأجهزة والتنظيمات القائمة في المجتمع بغية تحقيق مطالب معينة يسعى إلى تحقيقها ،ويتطلب هذا الدور منه توضيح الرؤية أمام المجتمع والأهالي في تحديد الإمكانيات والأهداف ومساعدتهم على تحديد الأولويات . فمثلا التعامل مع ظاهرة سكن العمالة الوافدة في مباني لم تستكمل بعد لها

---

(1) هناء حافظ بدوي ، محمد عبد الفتاح محمد ، الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ،مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩١م ، ص ٣٣.

(2) محروس محمود خليفة ، أنصاف عبد العزيز عوض ،المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، مصر ،الإسكندرية ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، بدون تاريخ ، ص٢٧ .

من السلبيات الخطيرة بحيث يصعب معها السيطرة على المنطقة بكاملها ويصبح من الضروري التدخل للتعديل ومحاولة بناء مساكن عمالية يتم نقلهم إليها بحافلات مخصصة للمؤسسات التي يعمل بها وتكون هذه المساكن مهيأة ومتوفر بها الاحتياجات الضرورية من مراكز صحية وأسواق وملاعب ،ومطاعم ،وحدائق وهذا سيقلل من الكثافة داخل المدينة وستكون الأحياء مخططة بشكل مدروس وتكون عملية السكن خاضعة لاشتراطات بناء واضحة وصريحة حيث يمكن تقسيم مساكن للعزاب وأخرى للأسر وتسجل عقود تأجير هذه المساكن لدى الشرطة مع الاحتفاظ بسجل لكل عقد لحماية المستأجر وصاحب الملك.

- دوره كخبير :

دور الممارس الاجتماعي كخبير يتضمن تزويد المجتمع بالبيانات المستمدة من البحوث أو الخبرات المهنية والتوجيه المبني على نظريات علمية وتشخيص المجتمع وهو أساس لوضع الحلول المناسبة لمشكلات الأهالي، ويفترض أن يكون لدى الأخصائي الاجتماعي مهارة في البحث لأن طبيعة عمله كخبير تستلزم منه القيام بالعديد من البحوث والدراسات لوضع بعض الخطط أو السياسات الاجتماعية ، ويتضمن هذا الدور مسئولية تزويد المجتمع ببعض المعلومات عن تجارب المجتمعات الأخرى التي تشترك في بعض المشكلات مع المجتمع ، كما يجب تقديم المعلومات الفنية حول مشكلات العمالة الوافدة لان المشكلة الحقيقة وزاء اعتماد المجتمع على العمالة الوافدة ترجع للتغيرات الاقتصادية ،والاجتماعية وخروج المرأة للعمل فضلا عن تحملها مسئولية البيت والأولاد كما أن عائدات النفط وتوظيفها في برامج التنمية الاقتصادية والتوسع العمراني والانفتاح الاقتصادي ساهم في وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة كما يجب عليه أن يكون موضوعياً تجاه ظروف المجتمع بأن يتعرف على المشكلات التي يعاني منها المواطنين لأنه يعلم أن الجهل أو العادات ،والمعتقدات السيئة والخاطئة والعدوان سمات توجد في كل المجتمعات ، ويظهر هنا أهمية إعداد المنظم الاجتماعي الذي لديه القدرة على الوقوف على الحقائق الموضوعية للمشكلات والأسباب التي أدت إليها وقد يتطلب الأمر إجراء بحوث استطلاعية أو بحوث الاتجاهات واكتشاف جوانب القوة في نسق القيم وكيف يمكن تدعيمها للتقليل من المشكلات قدر الإمكان ، ويسعى لتحقيق الأهداف من خلال استخدام إستراتيجيات معينة سعيا للحفاظ على تماسك المجتمع [1].

تأسيسا على ما سبق عرضه يجب أن نعلم أن قضية العمالة الوافدة من أهم القضايا المعاصرة وأن مشكلاتهم تحمل في طياتها أبعاد متعددة (اقتصادية ،وسياسية ،وأمنية ،وثقافية) كما أنها تحمل في ثناياها تفاعلات ومشاعر وعواطف تشكل من خلالها الهوية الشخصية .

تحليل ومناقشة بيانات الاستبيان:

اتّبَعَت الباحثة القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وسلامة بناء الفقرات الخاصة بالمقاييس المستخدمة للتقييم، وذلك باستخدام الاتّساق الذاتي (الداخلي)، وهي طريقة كرونباخ ألفا (Cranach's alpha)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية[1]:

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1}\right) \times \left(\frac{SDt^{2} - \sum (SD)^{2}}{SDt^{2}}\right)$$

حيث:

R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا.

n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

SDt^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي.

$\sum (SD)^2$: تشير إلى مجموع تباينات فقرات القياس.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من ٦٠%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من ٦٠% أو أقل من ٧٠%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من ٧٠% أو أقل من ٨٠%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي ٨٠% يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، و كلما اقترب المقياس من ١٠٠% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل. بلغت قيمة الثبات للمحور الأول من استمارة الاستبيان (المشاكل الشخصية.) نسبة (٧٤.٠٨%)، وسجلت القيمة للمحور الثاني من استمارة الاستبيان (مشاكل العمل.) نسبة (٦٩.٧٧%)، أما المحور الثالث(مشاكل صحية.) نسبة (٦١.٥٨%)، المحور الرابع (مشاكل اجتماعية.) نسبة (٦٧.٥٩%)، فيما سجلت القيمة للمحور الخامس (مشاكل

(1) Anastasi Anne, Psychological Test, Fifth Edition, Macgregor publishing company N. Y. 1982.

مستقبلية.) نسبة (٧٧.٠٩%). أما فيما يتعلق بثبات استمارة الاستبيان ككل، فقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة بالكامل باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (٨٧.٥٥%) وهي نسبة ثبات عالية جداً في العرف الإحصائي. والجدول التالي يبين قيمة اختبار كرونباخ ألفا لكل محور والمحاور ككل.

جدول رقم (W01) قيمة اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الاستبيان.

ت	المحاور	عدد البنود	معامل ألفا %
١	المشاكل الشخصية	١٠	٧٤.٠٨
٢	مشاكل العمل	١٠	٦٩.٧٧
٣	مشاكل صحية	٥	٦١.٥٨
٤	مشاكل اجتماعية	١٠	٦٧.٥٩
٥	مشاكل مستقبلية	١٠	٧٧.٠٩
	جميع المحاور	٤٥	٨٧.٥٥

وبالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد.

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية:

جدول رقم (1): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب النوع

	العدد	النسبة (%)
ذكر	٢٣	٥٢.٣
أنثى	٢١	٤٧.٧
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

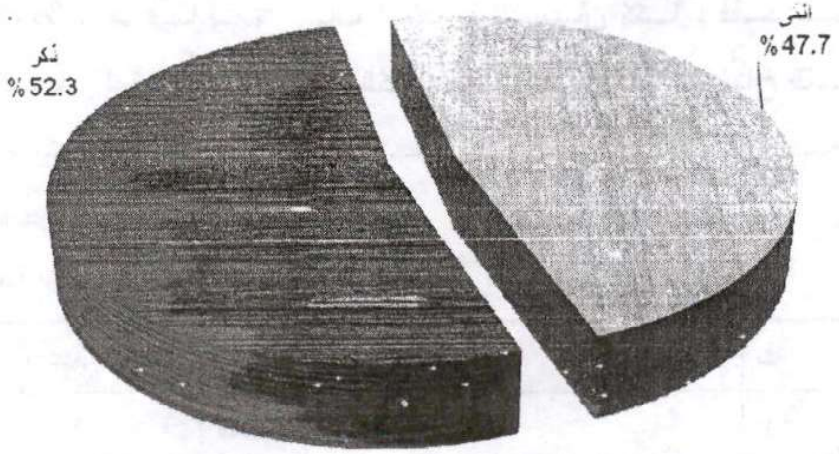

شكل رقم (1): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب النوع

بالنظر إلى الجدول نجد ان عدد الذكور يمثل نسبة ٥٢.٣% اكبر من الإناث وهذا يشير إلى إن الذكور لديهم حب المغامرة والجرأة الكافية للهجرة للبحث عن العمل في المجتمعات الأخرى كما إن العادات والتقاليد تفرض بعض القيود على هجرة الإناث خصوصا الذين يعتنقون الدين الاسلامى فهم لا يسمحون للفتاة بالهجرة إلا في حالات خاصة جدا.

جدول رقم (2): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الجنسية

	العدد	النسبة (%)
مصر	١١	٢٥.٠
الفلبين	٣٠	٦٨.٢
المغرب	٣	٦.٨
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

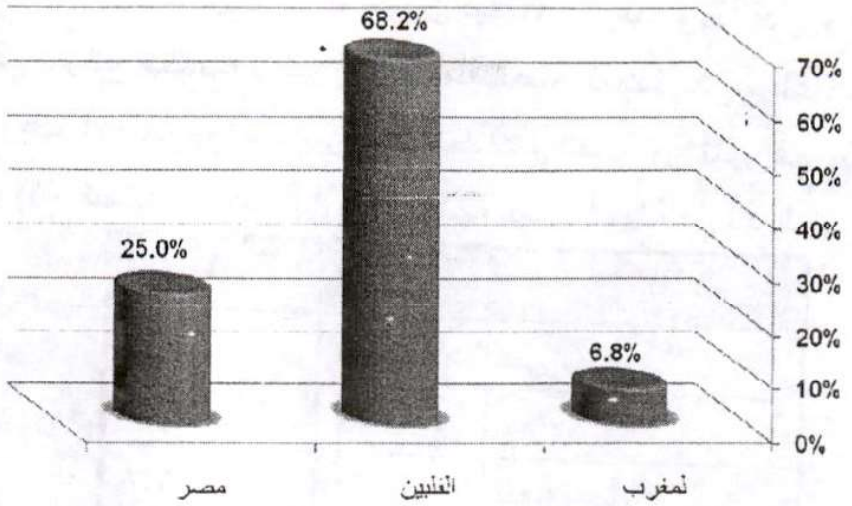

شكل رقم (2): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الجنسية

بالنظر إلى الجدول نجد إن نسبة كبيرة من المبحوثين من مجتمع (الفلبين)وهـذا راجع لان العينة المبحوثة من العاملين بالمجال الطبي بمستشفى شارع الزاويـة ووزارة الصحة تعاقدت لجلب عدد من العناصر في مجال التمريض لان هناك عزوف خصوصا من الفتاة الليبية عن الالتحاق بهذا المجال .

جدول رقم (3): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الديانة

	العدد	النسبة (%)
مسلم	١٣	٢٩.٥
مسيحي	٣١	٧٠.٥
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

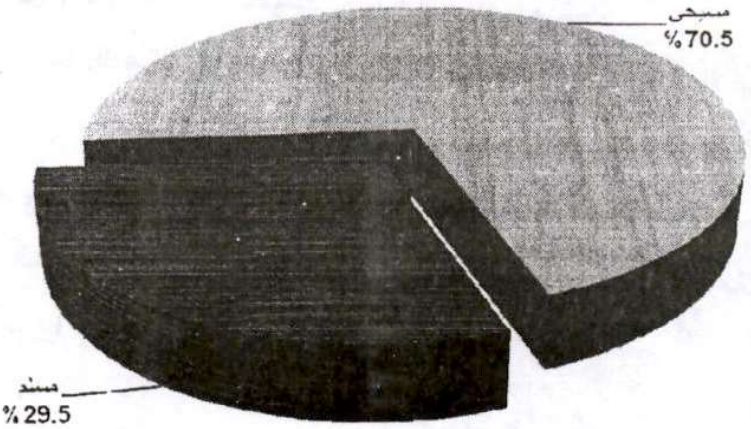

شكل رقم (3): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الديانة.

يشير الجدول إلى أن نسبة المبحوثين ديانتهم مسيحية وهذا قد يرجع لعدم وجود ما يشير في اللوائح الخاصة بجلب والتعاقد مع العملة الوافدة على مراعاة جانب الدين الاسلامى وعدم الاهتمام بما للدين والقيم والعادات والتقاليد من تأثير في هذا الجانب.

جدول رقم (4): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المهنة في بلد المنشأ

	العدد	النسبة (%)
فني	٨	١٨.٢
إداري	١	٢.٣
بدون عمل	٣	٦.٨
تمريض	٣٢	٧٢.٧
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

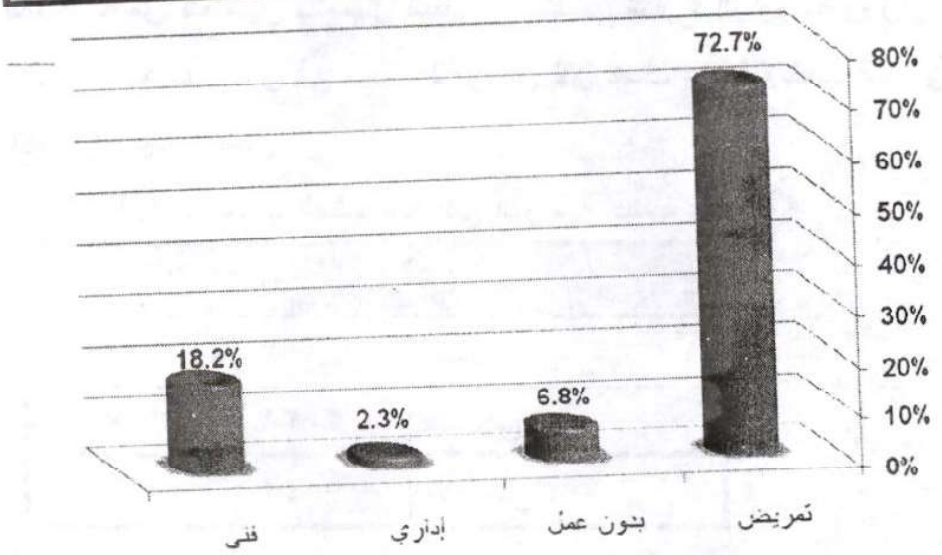

شكل رقم(4): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المهنة في بلد المنشأ

بالنظر إلى الجدول نجد عدد العمالة الوافدة في مجال التمريض هي النسبة الأكبر وهذا راجع إلى ما سبق ذكره من عزوف الفتاة الليبية عن الدخول إلى هذا المجال وكذلك إلى نظرة الشباب في الارتباط بفتاة تعمل في هذا المجال ومن مقابلاتي مع بعض الممرضات الليبيات ذكرن لي انه في الفترة الأخيرة وبعد ان تحسن دخل العاملات بالتمريض اقبل الشباب على الزواج منهن .

جدول رقم (5): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المهنة في بلد المهجر

	العدد	النسبة (%)
فني	٨	١٨.٢
إداري	١	٢.٣
تمريض	٣٥	٧٩.٥
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

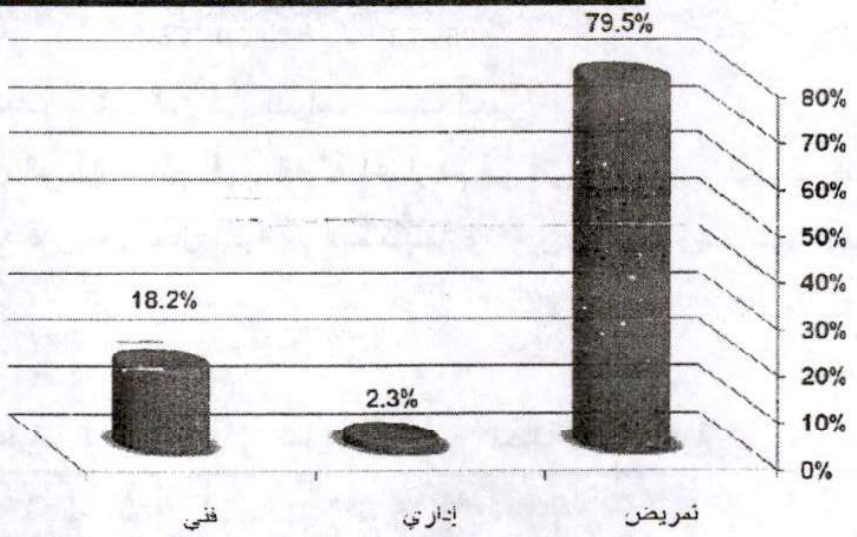

شكل رقم (5): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المهنة في بلد المهجر

يؤكد هذا الجدول الجدول السابق من أن النسبة الأكبر عاملين في مجال التمريض.

جدول رقم (6): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر

	العدد	النسبة (%)
٢٣ - ٢٥	١٥	٣٤.١
٢٦ - ٢٩	١٤	٣١.٨
٣٠ +	١٥	٣٤.١
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

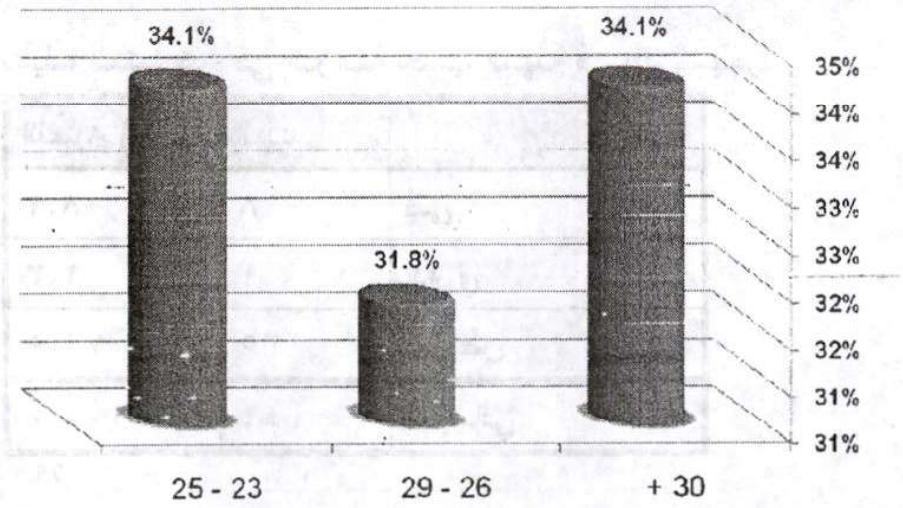

شكل رقم (6): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر

يشير الجدول إلى أن معظم أفراد العينة أعمارهم في فترة الشباب وهذه هي فتـــرة العمل ومحاولة جمع قدر من المال لحياتهم المستقبلية وتكوين أنفسهم ومساعدة الأســـرة في بلد المنشأ.

جدول رقم (7): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

	العدد	النسبة (%)
أعزب	٣٣	٧٥.٠
متزوج	١١	٢٥.٠
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

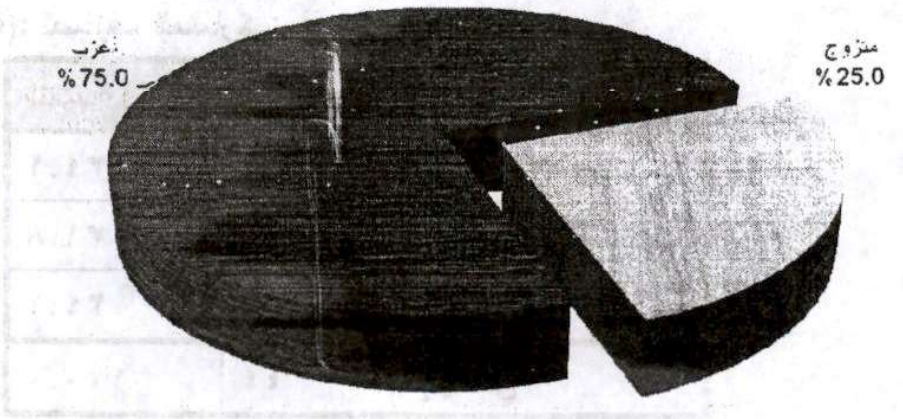

شكل رقم (7): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

بالنظر إلى الجدول نجد ان النسبة الأكبر غير متزوجين وهذا قد يشير إلى ان المتزوج في كثير من الأحيان يفكر كثيرا قبل الإقدام على الهجرة ومعظم من يأتي ولديه أسرة يحاول ان يأتي بمفرده ليشاهد ويختبر المكان والمجتمع والعادات والتقاليد ويبدأ في حساب المنفعة والأضرار والى اى مدى تكون الاستفادة ثم يبدأ في ضم الأسرة إليه أما بالنسبة لغير المتزوج يشعر ان حركته بمفره في بلد المهجر أفضل.

جدول رقم (٨): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب مستوى دخل الأسرة

	العدد	النسبة (%)
من ٢٥٠ إلى اقل من ٥٠٠ دينار	١٠	٢٢.٧
من ٥٠٠ إلى اقل من ٧٥٠ دينار	١٠	٢٢.٧
من ٧٥٠ إلى اقل من ١٠٠٠ دينار	١٧	٣٨.٦
من ١٠٠٠ دينار فأكثر	٧	١٥.٩
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

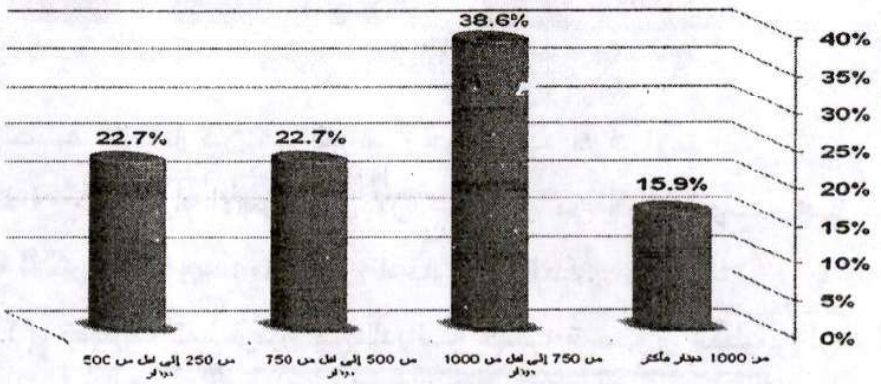

شكل رقم (٨): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب مستوى دخل الأسرة

يشير الجدول إلى ان النسبة الأكبر دخلهم من ٧٥٠ وأقل من ١٠٠٠دينار وهذا لان عدد كبير من أفراد العينة مهنتهم التمريض والراتب الذي يحصلون عليه في المتوسط سبعمائة دينار ويعد فهم مستويات الدخول مؤشر ذا أهمية كبيرة فهو يسهل على متخذي القرار تحديد الخطط المستقبلية في المجتمع .

جدول رقم (٩): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

إناث		ذكور		العدد
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
٤٧.٧	٢١	٤٣.٢	١٩	١
١٣.٦	٦	٢٥.٠	١١	٢
١٨.٢	٨	٢٠.٥	٩	٣
١٨.٢	٨	١١.٤	٥	٤
٢.٣	١	٠.٠	٠	٥
١٠٠.٠	٤٤	١٠٠.٠	٤٤	الإجمالي

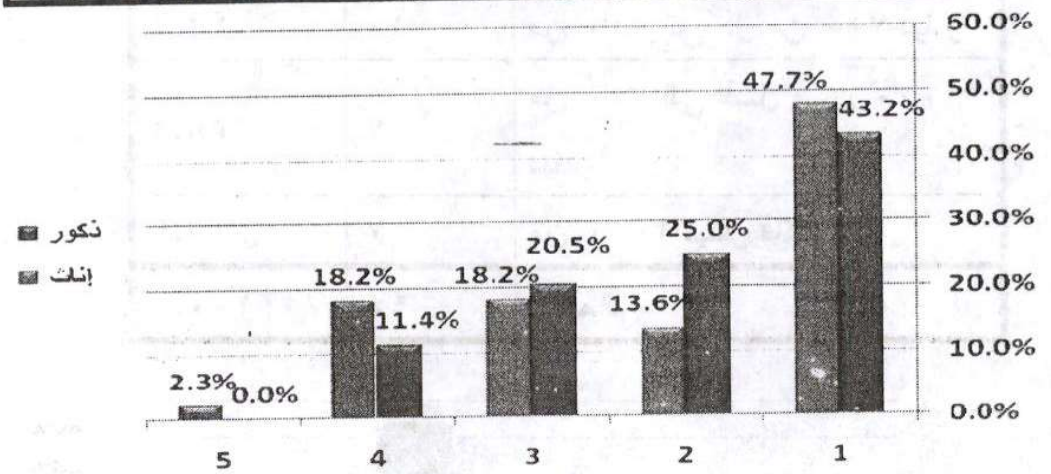

شكل رقم (٩)تصنيف المشاركين في الدراسة حسب عدد أفراد الأسر

الملاحظ ان عدد أفراد الأسرة قليل لان عدد كبير من أفراد العينة عزاب وكثير منهم لم يجلب الأسرة معه وهذا سبب من أسباب قلة العدد.

جدول رقم (١٠): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.

النسبة (%)	العدد	
٣١.٨	١٤	ثانوي أو ما يعادله
٦٨.٢	٣٠	بكالوريوس
١٠٠.٠	٤٤	الإجمالي

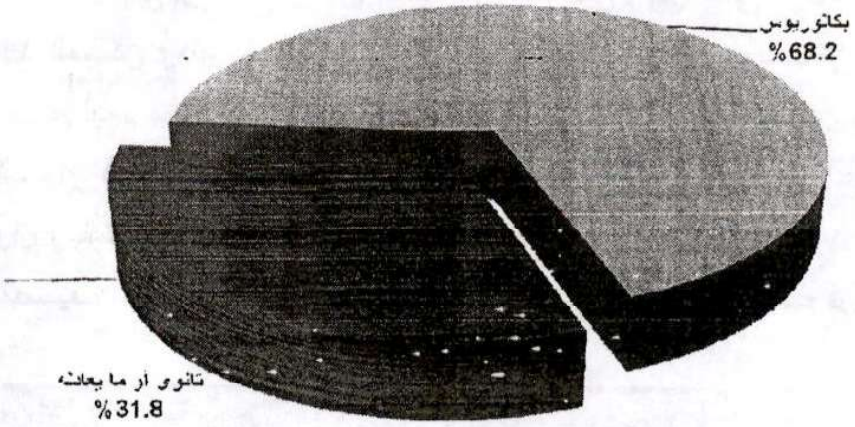

أشكل رقم (١٠): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

يتضح ان نسبة ٦٨.٢% مستواهم التعليمي بكالوريوس ونسبة ٣١.٨% ثانوي أو ما يعادله ولا يوجد أمي وهذا شيء طبيعي لان المبحوثين يعملون في مجال يحتاج إلى مستوى تعليمي كما ينبه إلى قضية حساسة وهى بطالة الخرجين في بلد المهجر ووضع مثل ذلك يعتبر من المؤشرات التي تنبه المجتمع إلى وظيفته الأساسية وهى إشباع احتياجات أفراده ومحاولة القضاء على البطالة بكل مظاهرها واشكالها.

جدول رقم (11): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب _ هل السكن تابع العمل؟

	العدد	النسبة (%)
نعم	٢٦	٥٩.١
لا	١٨	٤٠.٩
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

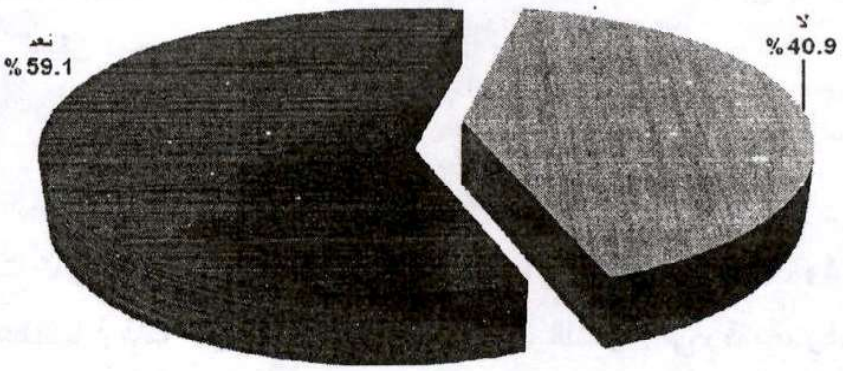

شكل رقم (11): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب _ هل السكن تابع العمل؟

تشير نسبة ٥٩,١%إلى ان المسكن من المجتمع وهذا شيء يدل على الرضا فأكثر ما يقلق العامل الوافد المسكن وكثير من الوافدين الذين لا يحصلون على مساكن من المجتمع وبالتالي تصبح ليهم مشكلة لان هدفهم الاساسى هو توفير اكبر قدر ممكن من الأموال والمسكن المتوفر فيه الشروط الصحية قد يكون إيجاره مرتفع مما يقف عائق أمام ادخارهم للأموال وبالتالي يقطنون في مساكن غير لائقة.

جدول رقم (١٢): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب _ هل السكن متوفر فيه الشروط الصحية؟

	العدد	النسبة (%)
نعم	٣٣	٧٥.٠
لا	١١	٢٥.٠
الإجمالي	٤٤	١٠٠.٠

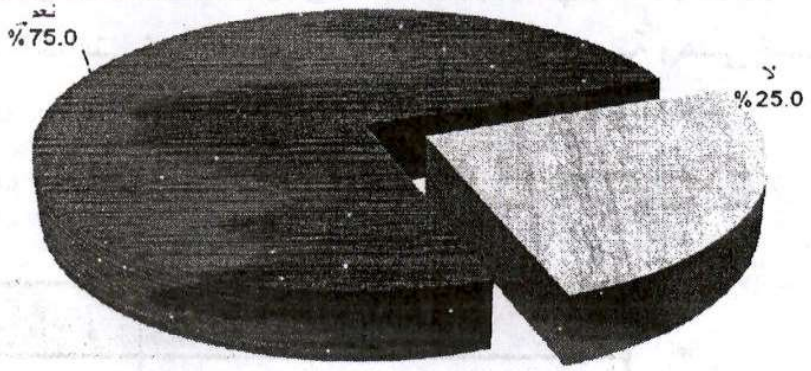

شكل رقم (١٢): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب _ هل السكن متوفر فيه الشروط الصحية؟

نسبة ٧٥% ذكروا بان المسكن يتوفر فيه الشروط الصحية وهذا يرجع إلى ان المجتمع هو من وفر السكن لمعظم العينة المبحوثة .

القسم الثاني:

مقدمة:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "غير موافق بشدة" درجة واحدة ، "غير موافق" درجتين، وأعطيت الإجابة "محايد" ٣ درجات، ٤ درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطت الإجابة

"موافق بشدة" ٥ درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة (أفراد عينة الدراسة) على ألأسئلة الواردة بقائمة الاستبانه مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة.

المحور الأول: المشاكل الشخصية :

دراسة فقرات المحور الأول:

جدول(١٣): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الأول

		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
الندم لترك بلد المنشأ.	العدد	١٣	١٠	٨	١٠	٣	٤٤
	النسبة %	٢٩.٥	٢٢.٧	١٨.٢	٢٢.٧	٦.٨	١٠٠.٠
الندم لترك بعض أفراد الأسرة ببلد المنشأ.	العدد	٥	٤	١٠	١٠	١٥	٤٤
	النسبة %	١١.٤	٩.١	٢٢.٧	٢٢.٧	٣٤.١	١٠٠.٠
الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء.	العدد	٤	٥	٦	١٩	١٠	٤٤
	النسبة %	٩.١	١١.٤	١٣.٦	٤٣.٢	٢٢.٧	١٠٠.٠
صعوبة التواصل مع الآخرين في بلد المهجر.	العدد	٣	١١	٦	١٠	١٤	٤٤
	النسبة %	٦.٨	٢٥.٠	١٣.٦	٢٢.٧	٣١.٨	١٠٠.٠
فقدان الثقة في الآخرين	العدد	١	٧	٢٠	٤	١٢	٤٤

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١٠٠.٠	٢٧.٣	٩.١	٤٥.٥	١٥.٩	٢.٣	النسبة %	
٤٤	٢	٤	١١	٢٢	٥	العدد	عدم القدرة على تكوين علاقات اجتماعية.
١٠٠.٠	٤.٥	٩.١	٢٥.٠	٥٠.٠	١١.٤	النسبة %	
٤٤	٢	٥	٧	١٩	١١	العدد	افتقاد القدرة على التركيز.
١٠٠.٠	٤.٥	١١.٤	١٥.٩	٤٣.٢	٢٥.٠	النسبة %	
٤٤	١	٨	٧	١٤	١٤	العدد	العجز عن اتخاذ القرار المناسب.
١٠٠.٠	٢.٣	١٨.٢	١٥.٩	٣١.٨	٣١.٨	النسبة %	
٤٤	١	٩	٧	١١	١٦	العدد	ضعف الالتزام بتعاليم الدين.
١٠٠.٠	٢.٣	٢٠.٥	١٥.٩	٢٥.٠	٣٦.٤	النسبة %	
٤٤	٢	١١	٧	١٠	١٤	العدد	الخوف والقلق من المستقبل.
١٠٠.٠	٤.٥	٢٥.٠	١٥.٩	٢٢.٧	٣١.٨	النسبة %	

- التحليل الإحصائي لفقرات المحور الأول:

استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فقرات كل محور من محاور الاستبانه، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة

من فقرات المحور والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية)، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من ٣، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من ٣، وتكون أراء أفراد عينة الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ ، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانه الدراسة.

جدول (١٣) : اختبار T لفقرات المجال الأول

الدلالة	الدلالة الإحصائية	إحصاءه الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	
غير موافق	٠.٠٢٧	- ٢.٢٨٤	١.٣٢٠	٢.٥٥	الندم لترك بلد المنشأ.
موافق	٠.٠٠٦	٢.٨٩٨	١.٣٥٢	٣.٥٩	الندم لترك بعض أفراد الأسرة ببلد المنشأ.
موافق	٠.٠٠٣	٣.١٩٧	١.٢٢٦	٣.٥٩	الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء.
موافق	٠.٠٢٤	٢.٣٣٦	١.٣٥٥	٣.٤٨	صعوبة التواصل مع الآخرين في بلد المهجر.
موافق	٠.٠١٥	٢.٥٣٧	١.١٢٩	٣.٤٣	فقدان الثقة في الآخرين
غير موافق	٠.٠٠١	- ٣.٧٠٩	٠.٩٧٥	٢.٤٥	عدم القدرة على تكوين علاقات اجتماعية.
غير موافق	٠.٠٠٠	- ٤.٣٥٧	١.١٠٧	٢.٢٧	افتقاد القدرة على التركيز.
غير موافق	٠.٠٠٠	- ٤.١٢٨	١.١٦٩	٢.٢٧	العجز عن اتخاذ القرار المناسب.

الدلالة	الدلالة الإحصائية	إحصاءه الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	
غير موافق	٠.٠٠٠	-٣.٩٣٢	١.٢٢٧	٢.٢٧	ضعف الالتزام بتعاليم الدين.
غير موافق	٠.٠١١	-٢.٦٦٢	١.٣٠٣	٢.٤٨	الخوف والقلق من المستقبل.

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

١. الندم لترك بلد المنشأ.

بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة ٢.٥٥ بانحراف معياري ١.٣٢٠، فيما كانت إحصاءه الاختبار -٢.٢٨٤ بدلالة إحصائية ٠.٠٢٧ وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث أن قيمة المتوسط المرجع أصغر من ٣ ٥ فإن أفراد عينة غير موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي غير موافقين على "الندم لترك بلد المنشأ".

٢. الندم لترك بعض أفراد الأسرة ببلد المنشأ.

بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة ٣.٥٩ بانحراف معياري ١.٣٥٢، فيما كانت إحصاءه الاختبار ٢.٨٩٨ بدلالة إحصائية ٠.٠٠٦ وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وحيث أن قيمة المتوسط المرجع أكبر من ٣ فإن أفراد عينة موافقين على محتوى هذه الفقرة، أي موافقين على " الندم لترك بعض أفراد الأسرة ببلد المنشأ".

المشاكل الشخصية التي تواجه العمالة الوافدة:

الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية %	العبارة
١	٧١.٨	الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء.
٢	٧١.٨	الندم لترك بعض أفراد الأسرة ببلد المنشأ.
٣	٦٩.٦	صعوبة التواصل مع الآخرين في بلد المهجر.
٤	٦٨.٦	فقدان الثقة في الآخرين

المحور الثاني: مشاكل العمل.

جدول(١٤): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الثاني المتعلق بمشاكل العمل

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
٤٤	١٤	١٦	٧	٦	١	العدد	التميز في المعاملة للعامل الوافد والمواطن.
١٠٠.٠	٣١.٨	٣٦.٤	١٥.٩	١٣.٦	٢.٣	النسبة %	
٤٤	٨	١٨	١٣	٣	٢	العدد	حرمان العامل الوافد من كثير من المزايا.
١٠٠.٠	١٨.٢	٤٠.٩	٢٩.٥	٦.٨	٤.٥	النسبة %	
٤٤	٢	٦	١٤	١٤	٨	العدد	خلافات مع المشرف علي العمل
١٠٠.٠	٤.٥	١٣.٦	٣١.٨	٣١.٨	١٨.٢	النسبة	

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
						%	
٤٤	٣	٩	٨	١٥	٩	العدد	التأخير في استلام الراتب.
١٠٠.٠	٦.٨	٢٠.٥	١٨.٢	٣٤.١	٢٠.٥	النسبة %	
٤٤	٠	٢	٩	١٨	١٥	العدد	عدم الحصول على الراتب في كثير من الأحيان.
١٠٠.٠	٠.٠	٤.٥	٢٠.٥	٤٠.٩	٣٤.١	النسبة %	
٤٤	١٧	١٣	١٢	١	١	العدد	عدم القدرة على تحويل مبالغ مالية كبيرة
١٠٠.٠	٣٨.٦	٢٩.٥	٢٧.٣	٢.٣	٢.٣	النسبة %	
٤٤	٩	١٨	١١	٣	٣	العدد	عدم توفر التأمين الصحي
١٠٠.٠	٢٠.٥	٤٠.٩	٢٥.٠	٦.٨	٦.٨	النسبة %	
٤٤	١٢	١٤	١٦	٠	٢	العدد	عدم إتاحة الفرصة للعامل الوافد في الترقيات.
١٠٠.٠	٢٧.٣	٣١.٨	٣٦.٤	٠.٠	٤.٥	النسبة %	
٤٤	٩	١٥	١١	٦	٣	العدد	التكليف بالعمل في أكثر من مجال غير التخصص.
١٠٠.٠	٢٠.٥	٣٤.١	٢٥.٠	١٣.٦	٦.٨	النسبة %	
٤٤	١٢	١٣	٩	٦	٤	العدد	صعوبة التواصل مع الآخرين بسبب اللغة..
١٠٠.٠	٢٧.٣	٢٩.٥	٢٠.٥	١٣.٦	٩.١	النسبة %	

التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني:

جدول (١٤) : اختبار T لفقرات المجال الثاني

	الدلالة الإحصائية	إحصاءة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	
موافق	٠.٠٠٠	٤.٩١٠	١.١٠٥	٣.٨٢	التميز في المعاملة للعامل الوافد والمواطن.
موافق	٠.٠٠٠	٤.٠٠٤	١.٠١٧	٣.٦١	حرمان العامل الوافد من كثير من المزايا.
غير موافق	٠.٠٠٨	-٢.٧٧١	١.٠٨٨	٢.٥٥	خلافات مع المشرف علي العمل
غير موافق	٠.٠٣٢	-٢.٢١٣	١.٢٢٦	٢.٥٩	التأخير في استلام الراتب.
غير موافق	٠.٠٠٠	-٨.٠٥٠	٠.٨٦١	١.٩٥	عدم الحصول على الراتب في كثير من الأحيان.
موافق	٠.٠٠٠	٦.٧١٢	٠.٩٨٨	٤.٠٠	عدم القدرة على تحويل مبالغ مالية كبيرة
موافق	٠.٠٠١	٣.٦٨٦	١.١٠٤	٣.٦١	عدم توفر التأمين الصحي
موافق	٠.٠٠٠	٥.٠٨٣	١.٠٠٨	٣.٧٧	عدم إتاحة الفرصة للعامل الوافد في الترقيات.
موافق	٠.٠١٠	٢.٧٠٣	١.١٧١	٣.٤٨	التكليف بالعمل في أكثر من مجال غير التخصص.
موافق	٠.٠١٠	٢.٦٩٩	١.٢٨٥	٣.٥٢	صعوبة التواصل مع الآخرين بسبب اللغة..

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

مشاكل العمل التي تواجه العمالة الوافدة:

الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية %	العبارة
١	٨٠.٠	عدم القدرة على تحويل مبالغ مالية كبيرة
٢	٧٦.٤	التمييز في المعاملة للعامل الوافد والمواطن.
٣	٧٥.٤	عدم إتاحة الفرصة للعامل الوافد في الترقيات.
٤	٧٢.٢	حرمان العامل الوافد من كثير من المزايا.
٥	٧٢.٢	عدم توفر التأمين الصحي.
٦	٧٠.٤	صعوبة التواصل مع الآخرين بسبب اللغة..
٧	٦٩.٦	التكليف بالعمل في أكثر من مجال غير التخصص.

جدول(١٥): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الثالث المتعلق بالمشاكل الصحية

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
٤٤	٣	٩	٤	١٦	١٢	العدد	الكآبة.
١٠٠.٠	٦.٨	٢٠.٥	٩.١	٣٦.٤	٢٧.٣	النسبة %	
٤٤	١٢	١٦	٣	١٠	٣	العدد	القلق والتوتر.
١٠٠.٠	٢٧.٣	٣٦.٤	٦.٨	٢٢.٧	٦.٨	النسبة %	
٤٤	٦	٥	٧	١٦	١٠	العدد	صداع ونقص وزن.
١٠٠.٠	١٣.٦	١١.٤	١٥.٩	٣٦.٤	٢٢.٧	النسبة %	
٤٤	١	٦	٨	١٤	١٥	العدد	أمراض جلدية.

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		العبارة
١٠٠.٠	٢.٣	١٣.٦	١٨.٢	٣١.٨	٣٤.١	النسبة %	
٤٤	١	٠	٩	١٥	١٩	العدد	ضيق تنفس وربو.
١٠٠.٠	٢.٣	٠.٠	٢٠.٥	٣٤.١	٤٣.٢	النسبة %	

جدول (١٥) : اختبار T لفقرات المجال الثالث

الدلالة	الدلالة الإحصائية	إحصاءة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارة
غير موافق	٠.٠٠٥	-٢.٩٣٧	١.٢٨٣	٢.٤٣	الكآبة.
موافق	٠.٠٠٨	٢.٧٧٩	١.٣٠٢	٣.٥٥	القلق والتوتر.
غير موافق	٠.٠٣٨	-٢.١٤٣	١.٣٣٦	٢.٥٧	صداع ونقص وزن.
غير موافق	٠.٠٠٠	-٤.٨١٩	١.١٢٦	٢.١٨	أمراض جلدية.
غير موافق	٠.٠٠٠	-٨.٤١٦	٠.٩١٤	١.٨٤	ضيق تنفس وربو.

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

المشكلة الصحية الوحيدة التي تعاني منها العمالة الوافدة هي القلق و التوتر بأهمية نسبية قدرها (71.0%).

جدول(١٦): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الرابع المتعلق بالمشاكل الاجتماعية

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
٤٤	٨	١٩	٨	٥	٤	العدد	صعوبة التعبير عن الرأي.
١٠٠.٠	١٨.٢	٤٣.٢	١٨.٢	١١.٤	٩.١	النسبة %	
٤٤	١	٧	٢٠	٥	١١	العدد	قلة فرص الزواج.
١٠٠.٠	٢.٣	١٥.٩	٤٥.٥	١١.٤	٢٥.٠	النسبة %	
٤٤	١١	٨	١٩	٣	٣	العدد	ارتفاع تكاليف الزواج.
١٠٠.٠	٢٥.٠	١٨.٢	٤٣.٢	٦.٨	٦.٨	النسبة %	
٤٤	١٢	١٥	١٠	٤	٣	العدد	غياب النظام في معظم المرافق.
١٠٠.٠	٢٧.٣	٣٤.١	٢٢.٧	٩.١	٦.٨	النسبة %	
٤٤	٨	١٧	١٢	٥	٢	العدد	النظرة الدونية للعامل الوافد.
١٠٠.٠	١٨.٢	٣٨.٦	٢٧.٣	١١.٤	٤.٥	النسبة %	
٤٤	٤	٦	١٢	٨	١٤	العدد	انتشار الأمراض و المشكلات الصحية.
١٠٠.٠	٩.١	١٣.٦	٢٧.٣	١٨.٢	٣١.٨	النسبة %	
٤٤	٧	٩	٢٢	٤	٢	العدد	مشكلات التوافق.
١٠٠.٠	١٥.٩	٢٠.٥	٥٠.٠	٩.١	٤.٥	النسبة %	
٤٤	١٢	١٤	٩	٧	٢	العدد	تراجع القيم الأصيلة .
١٠٠.٠	٢٧.٣	٣١.٨	٢٠.٥	١٥.٩	٤.٥	النسبة %	
٤٤	١٦	١٨	٣	٤	٣	العدد	غياب أماكن ترفيه
١٠٠.٠	٣٦.٤	٤٠.٩	٦.٨	٩.١	٦.٨	النسبة %	
٤٤	٢	١٢	٩	٣	١٨	العدد	صعوبة الحصول على المسكن اللائق.
١٠٠.٠	٤.٥	٢٧.٣	٢٠.٥	٦.٨	٤٠.٩	النسبة %	

جدول (١٦): اختبار T لفقرات المجال الرابع

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة
صعوبة التعبير عن الرأي.	٣.٥٠	١.١٩١	٢.٧٨٥	٠.٠٠٨	موافق
قلة فرص الزواج.	٢.٥٩	١.١٠٦	-٢.٤٥٣	٠.٠١٨	غير موافق
ارتفاع تكاليف الزواج.	٣.٤٨	١.١٥١	٢.٧٥٠	٠.٠٠٩	موافق
غياب النظام في معظم المرافق.	٣.٦٦	١.١٨٠	٣.٧٠٥	٠.٠٠١	موافق
النظرة الدونية للعامل الوافد.	٣.٥٥	١.٠٦٦	٣.٣٩٣	٠.٠٠١	موافق
انتشار الأمراض و المشكلات الصحية.	٢.٥٠	١.٣٢١	-٢.٥١١	٠.٠١٦	غير موافق
مشكلات التوافق.	٣.٣٤	١.٠١٠	٢.٢٣٨	٠.٠٣٠	موافق
تراجع القيم الأصيلة .	٣.٦١	١.١٨٥	٣.٤٣٤	٠.٠٠١	موافق
غياب أماكن ترفيه	٣.٩١	١.١٩٧	٥.٠٣٧	٠.٠٠٠	موافق
صعوبة الحصول على المسكن اللائق.	٢.٤٨	١.٣٨٩	-٢.٤٩٦	٠.٠١٦	غير موافق

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

المشاكل الاجتماعية التي تواجه العمالة الوافدة:

العبارة	الأهمية النسبية %	الترتيب حسب الأهمية النسبية
غياب أماكن ترفيه	٧٨.٢	١
غياب النظام في معظم المرافق.	٧٣.٢	٢
تراجع القيم الأصيلة .	٧٢.٢	٣
النظرة الدونية للعامل الوافد.	٧١.٠	٤
صعوبة التعبير عن الرأي.	٧٠.٠	٥
ارتفاع تكاليف الزواج.	٦٩.٦	٦
مشكلات التوافق.	٦٦.٨	٧

جدول(١٧): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الخامس المتعلق بالمشاكل المستقبلية

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجمالي
البطالة وقلة فرص العمل	العدد	١٤	٩	١٢	٤	٥	٤٤
	النسبة %	٣١.٨	٢٠.٥	٢٧.٣	٩.١	١١.٤	١٠٠.٠
الانشغال بالعمل وتدبير النفقات عن الأسرة	العدد	١	٧	٩	١٩	٨	٤٤
	النسبة %	٢.٣	١٥.٩	٢٠.٥	٤٣.٢	١٨.٢	١٠٠.٠
تحمل مسؤولية الزواج والأسرة	العدد	٢	٦	١٦	١٥	٥	٤٤
	النسبة %	٤.٥	١٣.٦	٣٦.٤	٣٤.١	١١.٤	١٠٠.٠
ضعف المودة وصلة الرحم	العدد	١	١٩	١٦	٨	٠	٤٤
	النسبة %	٢.٣	٤٣.٢	٣٦.٤	١٨.٢	٠.٠	١٠٠.٠
انتشار المجاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية	العدد	١٣	٦	١٢	١٢	١	٤٤
	النسبة %	٢٩.٥	١٣.٦	٢٧.٣	٢٧.٣	٢.٣	١٠٠.٠
ازدياد حدة التفكك الأسري	العدد	١٢	٧	١٤	١١	٠	٤٤
	النسبة %	٢٧.٣	١٥.٩	٣١.٨	٢٥.٠	٠.٠	١٠٠.٠
اتخاذ قرارات غير صائبة	العدد	٨	١٧	١٢	٥	٢	٤٤
	النسبة %	١٨.٢	٣٨.٦	٢٧.٣	١١.٤	٤.٥	١٠٠.٠
نبذ المشاعر الإنسانية	العدد	١٢	٩	١٢	٩	٢	٤٤
	النسبة %	٢٧.٣	٢٠.٥	٢٧.٣	٢٠.٥	٤.٥	١٠٠.٠
تفاقم حدة الشعور بالاغتراب	العدد	٣	٥	١٤	١٤	٨	٤٤
	النسبة %	٦.٨	١١.٤	٣١.٨	٣١.٨	١٨.٢	١٠٠.٠
الخوف والقلق من الإصابة بالأمراض	العدد	١٥	١٠	٨	٨	٣	٤٤
	النسبة %	٣٤.١	٢٢.٧	١٨.٢	١٨.٢	٦.٨	١٠٠.٠

جدول (١٧) : اختبار T لفقرات المجال الخامس

الدلالة	الدلالة الإحصائية	إحصاءه الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارة
غير موافق	٠.٠١٣	-٢.٥٩٢	١.٣٣٨	٢.٤٨	البطالة وقلة فرص العمل
موافق	٠.٠٠١	٣.٧٦٤	١.٠٤١	٣.٥٩	الانشغال بالعمل وتدبير النفقات عن الأسرة
موافق	٠.٠٣٠	٢.٢٣٨	١.٠١٠	٣.٣٤	تحمل مسؤولية الزواج والأسرة
غير موافق	٠.٠١٨	-٢.٤٦٦	٠.٧٩٥	٢.٧٠	ضعف المودة وصلة الرحم
غير موافق	٠.٠٣٥	-٢.١٨٠	١.٢٤٥	٢.٥٩	انتشار المجاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية
غير موافق	٠.٠١٢	-٢.٦٢١	١.١٥٠	٢.٥٥	ازدياد حدة التفكك الأسري
غير موافق	٠.٠٠١	-٣.٣٩٣	١.٠٦٦	٢.٤٥	اتخاذ قرارات غير صائبة
غير موافق	٠.٠١٨	-٢.٤٥٤	١.٢٢٩	٢.٥٥	نبذ المشاعر الإنسانية
موافق	٠.٠١٥	٢.٥٣٧	١.١٢٩	٣.٤٣	تفاقم حدة الشعور بالاغتراب
غير موافق	٠.٠٠٥	-٢.٩٧٥	١.٣١٧	٢.٤١	الخوف والقلق من الإصابة بالأمراض

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٠.٠٥

المشاكل المستقبلية التي تواجه العمالة الوافدة:

الترتيب حسب الأهمية النسبية	الأهمية النسبية %	العبارة
١	٧١.٨	الانشغال بالعمل وتدبير النفقات عن الأسرة
٢	٦٨.٦	تفاقم حدة الشعور بالاغتراب
٣	٦٦.٨	تحمل مسؤولية الزواج والأسرة

- النتائج العامة للدراسة :

توصلت الدراسة إلى ان العمالة الوافدة مشكلة اجتماعية تتشعب جذورها وتتعدد خطورتها في قطاعات المجتمع الليبي وباتوا يشكلون ثقلا في تركيبة القوى العاملة بالمجتمع و مشكلاتهم أصبحت تلقى بظلالها عليهم وعلى الفرد ،والجماعة ،والمجتمع .كما أن العمالة الوافدة تعانى من مشاكل شخصية منها (الشعور بالاغتراب وعدم الانتماء ،والندم لترك بعض إفراد الأسرة ببلد المنشأ وصعوبة التواصل مع الآخرين في بلد المهجر وفقدان الثقة في الآخرين) ومشاكل في العمل (عدم القدرة على تحويل مبالغ مالية كبيرة والتميز في المعاملة للعامل الوافد والمواطن وعدم إتاحة الفرصة للوافد في الترقيات وحرمانه من كثير من المزايا وعدم توفر التأمين الصحي ،وصعوبة التواصل مع الآخرين بسبب اللغة ،والتكليف بالعمل في أكثر من مجال وتعانى من القلق والتوتر)ومشاكل اجتماعية(غياب أماكن ترفيه ،وغياب النظام في معظم المرافق ،وتراجع القيم الأصيلة ،والنظرة الدونية للعامل الوافد وصعوبة التعبير عن الرأي وارتفاع تكاليف الزواج ومشكلات التوافق)أما عن المشكلات المستقبلية فكانت الانشغال بالعمل وتدبير النفقات عن الأسرة وتفاقم حدة الشعور بالاغتراب وتحمل مسئولية الزواج والأسرة.

التوصيات:

١- محاولة رسم سياسة ديموغرافية بحيث لا يزيد عدد العمالة الوافدة عن ٤٠% من جملة السكان ويكون انتقاء العمالة الوافدة حسباً للحاجة ووفقاً لاحتياجات المجتمع الفعلية ووفق ضوابط تراعي الجانب الأمني والسياسي للمجتمع.

٢- الحرص في استقدام العمالة الوافدة على تحقيق التوازن بين الجنسيات وصياغة سياسة مركزية للقوى العاملة تتعامل مع هذه الجنسيات تعاملا مثاليا من خلال إعطائهم حقوقهم والتخفيف من مشكلاتهم سواء كانت ذاتية أو نفسية أو مهنية أو اجتماعية أو مستقبلية والاهتمام بأخذهم حقوقهم، واحترامهم، وعدم أهانتهم، واستغلالهم.

٣- تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي والمسموع بإعداد برامج توعية تحث المواطنين على الاعتماد على النفس قدر الإمكان.

٤- حشد الطاقات البشرية الوطنية وتشجيعها على زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي، و توجيه المواطنين للعمل في الأعمال الفنية ،والإنتاجية .

٥- إلزام الشركات والمؤسسات ومكاتب الاستقدام بطباعة كتيبات إرشادية توضح للعمالة القادمة أنظمة وقوانين البلد ومحظوراتها والعقوبات الصادرة بحق مخالفيها.

٦- توعية المواطنين بأهمية العمل الاجتماعي ودوره في تقدم الوطن وتبصيرهم بأن العمل شرف وأن العزوف عن بعض الأعمال الحرفية واليدوية ضرر يلحق بالمجتمع .

المصادر والمراجع

١- القران الكريم.

٢- احمد خالد علام ، يحيى عثمان شديد، تجديد الإحياء السكنية،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٧م.

٣- احمد زكى بدوى ، دراسات تطبيقية في تشريع العمل والتأمينات الاجتماعية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٥م.

٤-أحمد مصطفي خاطر ، الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، مصر ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ١٩٩٤ م.

٥- حسن حسين ، التنمية الإسكانية " نظريا وتطبيقياً " ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ م.

٦- حمدي عبد الحارس البخشونجي ،تنظيم المجتمع ، مصر ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٧ م.

٧- خديجة عبد الكريم جاب الله ، مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قنا السويس ، ١٩٢٢م .

٨- سالمة محمد سليمان عبد السلام ، اقتصاديات الموارد البشرية في ليبيا ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، رسالة دكتوراه عام ٢٠٠٧ م.

٩- صالح احمد سالم العامري ' التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة' رسالة ماجستير ' جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ،كلية العلوم الإنسانية ، عمان ٢٠٠٨م .

١٠- عبد المنعم محمد بدر ، مشكلاتنا الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ١٩٨٥م، ج١.

١١- عبد الرزاق عبد الله عوض ،الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية ،مطبقة على مدينة الكفرة بليبيا غير منشورة ٢٠٠٧م.

١٢- عليه حسن حسين ، التنمية الإسكانية " نظريا وتطبيقياً " ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م.

١٣- فاديه عمر الجولاني ، التغير الاجتماعي،مصر ، الإسكندرية، المكتبة المصرية،٢٠٠٤م.

١٤- فوزية دياب ،القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ،١٩٦٦م.

١٥- مفيدة خالد مصطفى الزقوزى ، أنماط معيشة الأسر الفقيرة، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٨م.

١٦- محروس محمود خليفة ، أنصاف عبد العزيز عوض ، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، مصر ، الإسكندرية ، الجزءالأ ول ، دار المعرفة الجامعية ، بدون تاريخ.

١٧- محمد أيوب شحيمي ، دور علم النفس في الحياة المدرسية ،دار الفكر اللبناني ، بيروت ١٩٩٤ م.

١٨- محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك ألانحرافي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٠م.

١٩- محمد شهاب أحمد ، العمارة قواعد وأساليب تقييم المبني ،الأردن عمان ،دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ،١٩٩٥م.

٢٠- مدحت عبد الحميد عبد اللطيف ، الصحة النفسية والتفوق الدراسي، دار الفكر اللبناني بيروت ،١٩٩٠م.

٢١- هناء حافظ بدوي ،الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ،مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩١م.

الدوريات :

١- احمد زايد ، نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية،مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٤٦، ١٩٩١،مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، مسح الإنفاق العائلي نتائج المرحلة الأولى ، طرابلس ١٩٩٣م.

٣- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والنتائج النهائية لحصر القوى العاملة عام ٢٠٠١م.

٤- عثمان محمد عثمان ، قياس التنمية البشرية ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، لبنان ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ م.

٥- كريستيان نور بيرغ ، ترجمة سمير علي ،الوجود والفضاء وفن العمارة ،العراق ،مطبعة الأديب البغدادية المحدودة ،١٩٩٧م.

٦- سعد بن مبارك ،ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعين في مجلس التعاون الخليجي، دولة الكويت ٢٢/٢١ نوفمبر ١٩٩٨م.

المراجع الأجنبية:

1- shyh,chin,7'er 1995 Economic Progress and international